وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

الرقم التسلسلي: ...../2019

مذكرة مقدمة لاستكمال لنيل شهادة ماستر أكاديمي نظام (ل م د)

دفعـــة: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، العلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

عنوان المذكرة:

دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية دراسة حالة: مؤسسة الإسمنت – تبسة -

إعداد الطالبين:

- جباري عثمان
- دريد صبرينة

إشراف الأستاذ:

- العيفة محمد

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
بولحديد مراد	أستاذ مساعد –أ–	رئيســـــــــا
العيفة محمد	أستاذ محاضر –ب–	مشرفـــا ومقررا
حفيظ حنان	أستاذة مساعدة –ب–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

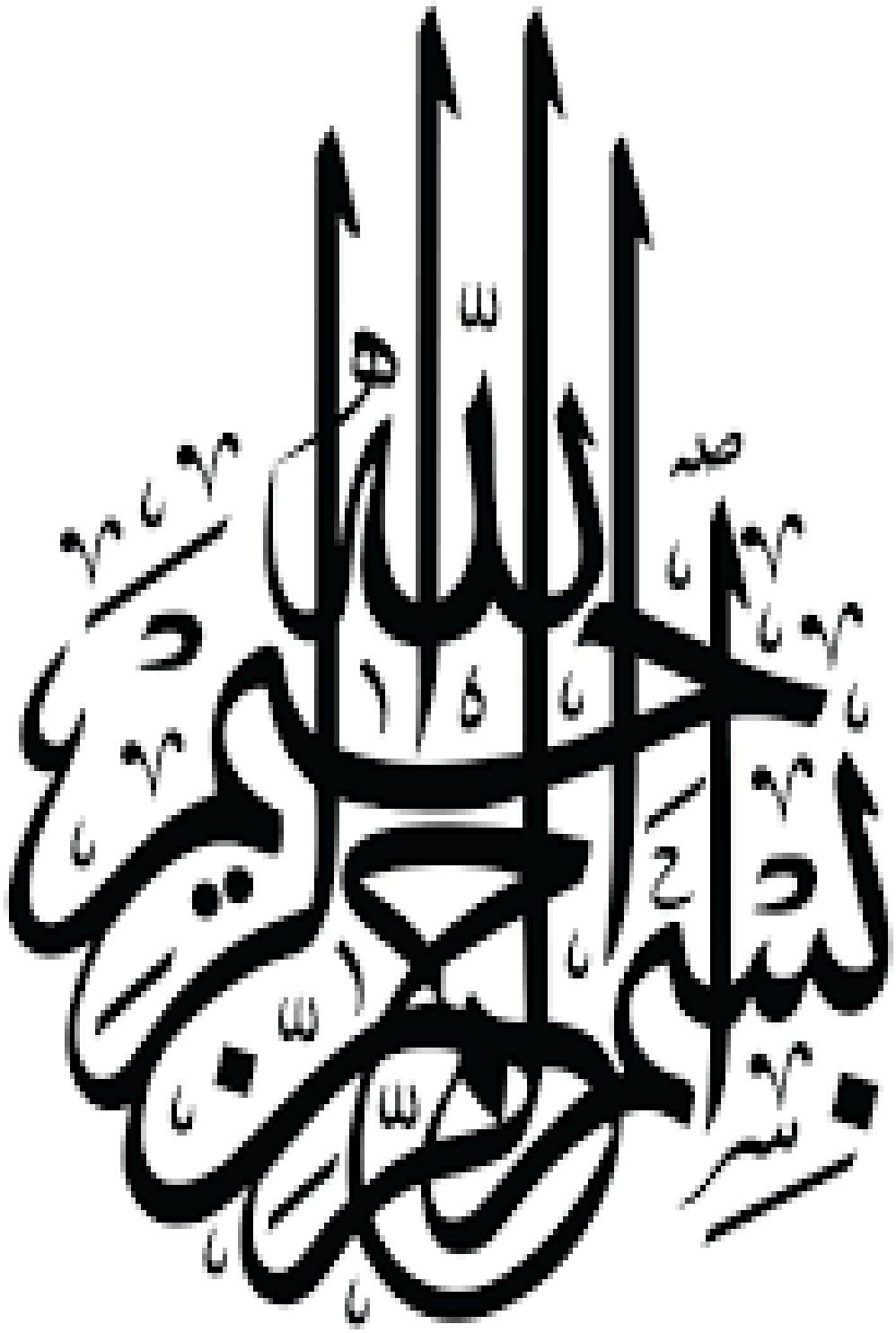
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بمعينته نبصر في الظلمات، وبفضله نجتاز العقبات، وبتوفيقه نبلغ الغايات

فأول من هو أحق بالشكر والحمد هو الله سبحانه وتعالى، الحمد لله الذي منا علينا بما وصلنا إليه من علم، نحمده على كل حال ونسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا ويزيدنا علما ويزيننا بالحلم ويكرمنا بالتقوى والعافية وينعم علينا بالمغفرة والغفران.

والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وآله وصحبه أجمعين.

نتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل ومؤطرنا الكريم "العيفة محمد" الذي لم يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح.

وإلى كل أساتذة مشوارنا الدراسي.

وإلى كل عمال المكتبة الجامعية.

وبفائق الشكر والإمتنان لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة لإنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد خاصة: عمال شركت الإسمنت –تبسة–

وبالأخص الأخ الفاضل "ناصر يعقوب".

الإهداء

أحلى ما في الدنيا أن ينال العبد رضا الله عز وجل فحمده حمدا يدوم بدوام الدهر ونصلي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى صحبه وأتباعه إلى يوم الدين

أهدي ثمرة سنين جهدي إلى من قال الله فيهما باسم الله الرحمان الرحيم "وقضى ربك ألا تعبد إلى إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى التي لم أجد كلمت توفي حقها حفضك الله لي، أمي الغالية شفاك الله وأطال عمرك

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق حفضك الله لي، أبي العزيز أطال الله في عمرك

إلى قرة عيني وسندي في الحيات بعد أبي أختي "هدى"

إلى كل الأهل والأقارب صغيرا أو كبيرا، بعيدا أو قريب

إلى أعز أصدقائي إلى من تقاسموا معي الحياة بحلوها ومرها إلى من تقاسمنا أيام الضحك والعمل والجد ولمتؤثر فيهم ضروف الحياة الذين لم تبدلهم حيات أو شخص

" عمر، حسين، يعقوب، بدر الدين، عصام، شوقي، عبد القادر، سالم، محمد، وليد، إلياس.

إلى كل زملاء مسيرتي الدراسية " محمد، سمير، عمر، تقي الدين، هيثم، زكرياء، فؤاد، بلال، صابر، عفيف.

لى أخوات الدراسة وكل من ربطني بهم مودة الصادقة ورسمت البهجة فينا " وحيدة، سهيلة، عواطف.... "

إلى كل من تحمله ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي إلى من حمله قلبي ولم تسمعه ورقتي إلى كل هؤلاء ثمرة عملي

الإهداء

أحلى ما في الدنيا أن ينال العبد رضا الله عز وجل فحمده حمدا يدوم بدوام الدهر ونصلي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى صحبه وأتباعه إلى يوم الدين

أهدي ثمرة سنين جهدي إلى من قال الله فيهما باسم الله الرحمان الرحيم "وقضى ربك ألا تعبد إلى إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى التي لم أجد كلمت توفي حقها حفضك الله لي، أمي الغالية شفاك الله وأطال عمرك

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق حفضك الله لي، أبي العزيز أطال الله في عمرك

إلى قرة عيني وسندي في الحيات بعد أبي إلى إخوتي و أخواتي " عادل، فوزي، سكندر، أحلام، ناديا.

إلى كل الأهل والأقارب صغيرا أو كبيرا، بعيدا أو قريب

إلى كل زملاء مسيرتي الدراسية " محمد، سمير، عمر، تقي الدين، هيثم، زكرياء.

لى أخوات الدراسة وكل من ربطني بهم مودة الصادقة ورسمت البهجة فينا " وحيدة، سهيلة، عواطف، نسيبة، ريان، نرجس، مريم "

إلى كل من تحمله ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي إلى من حمله قلبي ولم تسمعه ورقتي إلى كل هؤلاء ثمرة عملي

الفهرس العام

الفهرس العام

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	–
الفهرس العام	ا
فهرس الجداول	ا
فهرس الأشكال	ا
فهرس الملاحق	ا
المقدمة العامة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
مقدمة الفصل:	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية	3
المطلب الأول: مدخل تعريفي لمعايير المحاسبة الدولية	3
المطلب الثاني: مراحل إعداد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي	7
المطلب الثالث: نطاق ومحتوى معايير المحاسبة الدولية	11
المطلب الرابع: أهمية وأهداف تطبيق IAS في المؤسسة الاقتصادية	16
المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية	18
المطلب الأول: تعريف وخصائص المعلومات المالية	18
المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المالية	24
المطلب الثالث: علاقة جودة المعلومات المالية بمعايير المحاسبة الدولية	30
المبحث الثالث: عرض وتقييم الدراسات السابقة للموضوع	35
المطلب الأول: الدراسات العربية	35
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	38
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدرسات السابقة	40
خاتمة الفصل	42

الفصل الثاني: مساهمة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت –تبسة–	
مقدمة الفصل	**44**
المبحث الأول: التحضير للدراسة الميدانية وتنفيذها	**45**
المطلب الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت تبسة ومجال أنشطتها وأهدافها	**45**
المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	**49**
المطلب الثالث: دوافع ومبررات اختبار مؤسسة الإسمنت –تبسة–	**57**
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية	**60**
المطلب الأول: تحليل نتائج محور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	**60**
المطلب الثاني: تحليل نتائج محور جودة المعلومات المالية	**66**
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	**69**
خاتمة الفصل	**74**
الخاتمة العامة	**76**
قائمة المراجع	**80**
الملاحق	**84**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1	المعايير المحاسبية الدولية	11
2	معامل الارتباط بيرسون بين كل محور واخر	50
3	اختبار الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	50
4	عينة الدراسة لمؤسسة الإسمنت – تبسة –	51
5	مقياس درجة الموافقة	52
6	طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي	52
7	عدد الذكور والإناث في العينة	53
8	توزيع السن لأفراد العينة	54
9	المستوى الدراسي الأفراد العينة	55
10	عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة	56
11	مدى استخدامات متغيرات الدراسة في مؤسسة الإسمنت	58
12	إجابات أفراد العينة لمحور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	60
13	إجابات أفراد العينة لمحور جودة المعلومات المالية	67
14	معامل ارتباط بيرسون بين دور تطبيق المعايير المحاسبية وجودة المعلومات المالية	71
15	معامل إرتباط بيرسون بين المحاور الفرعية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية	72

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لشركت إسمنت تبسة – الماء الأبيض –	48
2	نسبة الذكور والإناث في العينة	53
3	نسبة توزيع السن لأفراد العينة	54
4	نسبة توزيع المستوى الدراسي لأفراد العينة	55
5	نسبة توزيع سنوات الخبرة المهنية	56

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملاحق	الصفحة
1	قائمة المحكمين	84
2	**إستمارة معلومات**	86
3	**الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت تبسة –الماء الأبيض–**	89
4	إختبار الفرضيات الرئيسية	90
5	إختبار الفرضيات الفرعية	92
6	الإرتباط	95
7	ألفاكرونباخ	96

المقدمة

المقدمة

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورا إقتصادية هائلا خاصة في ظل إقتصاديات السوق وأسواق رأس مال وظهور شركات متعددة الجنسيات، وبعد ما شهدت تلك العقود العديد من الإنهيارات والأزمات المالية في بعض الشركات الكبرى مما دعا إلى التفكير العام بين المحاسبيين إلى الاتفاق العام على معايير محاسبية موحدة، وقد أبرز هذا الوضع صعوبة إنتاج معلومات ملائمة وموثوق بها للأسواق المالية الدولية مما أدى إلى صعوبة دخول المؤسسات إليها بسبب التقيد بالقواعد المحاسبية المطبقة في البلد الذي تتبع له. كما أبرز هذا الوضع عراقيل عند إعداد القوائم المالية، وبالتالي صعوبة تقديم معلومات مالية موحدة ومتجانسة وموثوق بها عن أنشطتها للمستثمرين فيها والمتعاملين معها.

وتواجه اليوم الشركات التي تسعى للحصول على رؤوس الأموال أو الفرص الإستثمارية عبر حدوث مشاكل تتعلق بالوقت والتكلفة، لأنها يجب التوفيق بين قوائمها المالية والقواعد المحاسبية للبلد الذي تسعى للحصول على رأس مال فيه، والواقع أن التفكير في وضع المحاسبية دولية ومكوناتها من المعايير المحاسبية العالمية يأتي من حاجة التطبيق العملي المستند على الدقة والأمانة والموضوعية، فبعرض المعلومات المحاسبية على أسس موحدة سلمية سواء على المستوى الدولي وعلى مستوى العالم.

لقد جعلت هذه الصعوبات من المحاسبة في قمة الاهتمام باعتبارها أهم المصادر لتوفير المعلومات المطلوبة، ولقد أكدت معظم الدراسات على أن هناك إختلافات أساسية بين نظم المحاسبة المطبقة في مختلف دول العالم، والذي أدى لإنتقال المعلومات المالية خارج البيئة المعدة فيها إلى تغيير أو تنقاص مضمونها الإفصاحي والإخلال بدورها الأساسي لدى مستخدميها مما ينهي الأمر بتظليل الكثير منهم، والتي أدت لتراجع الإستراتيجيات لتوحيد الوطنية أمام محاولات تحقيق توافق محاسبي دولي، هذه المحاولات تجسدت في وضع مجموعة من المعايير المحاسبية من أجل ضمان التجانس في القوائم المالية لمختلف المؤسسات من مختلف البلدان من أجل الإستجابة لحاجات مستخدميها خاصة المستثمرين وتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي مما يسمح بإجراء مقارنات من قبل الأطراف ذات العلاقة بعالم المال والأعمال.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول دراسة دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، وعليه سوف يتم طرح السؤال الرئيسي التالي:

" **كيف تعمل المعايير المحاسبية الدولية على ضمان وتحسين جودة المعلومات المالية؟** "

وإلى جانب السؤال الرئيسي يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

– ما مدى مساهمة عرض القوائم المالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت –تبسة–؛

– ما مدى مساهمة الأدوات المالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت –تبسة–؛

– ما مدى مساهمة التقارير المالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت –تبسة–.

1– فرضيات البحث

لمعالجة إشكالية الدراسة وكإجابة ميدنية من التساؤلات الفرعية سيتم صياغة الفرضيات الأتية:

الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة –.

الفرضيات الفرعية

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت –تبسة–؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأدوات المالية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية. في مؤسسة الإسمنت –تبسة–؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين االتقارير المالية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية. في مؤسسة الإسمنت –تبسة–.

2– أهداف البحث:

الغرض من هذه الدراسة هي التوصل إلى مجموعة من الأهداف يمكن توضيحها فيما يلي:

– تقديم إطار نظري يحدد مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية؛

– تبيان الدور والهدف الذي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسة؛

– بيان أهمية جودة المعلومات المالية وحاجة مستخدميها إليها؛

– تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المالية بمؤسسة الإسمنت –تبسة–.

3– أهمية الدراسة:

تتحلى أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة، من خلال إبراز أهم الخصائص التي تعزز لنا جودة المعلومات المالية والتي تساعد المؤسسة في الحصول على مخرجات ذات جودة لمساعدتها في قراراتها وأنشطتها الداخلية والخارجية.

4- أسباب إختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع نذكر على وجه الخصوص:

- ملائمة الموضوع مع التخصص الدراسي؛
- حداثة الموضوع وقلة البحوث الأكاديمية المتناولة لمعايير المحاسبية الدولية والسعي لفتح مجال أمام المهتمين به مستقبلا؛
- الدور الذي تلعبه المعلومة المالية لإي إتخاذ القرار وكذا الاهتمام المتزايد بتوجيه هذفها نحو إحتياجات المستثمرين وتعظيم منفعتها في ترشيد قراراتهم؛
- معرفة كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المالية.

5- حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية:

شمات هذه الدراسة كل ما يخص جودة المعلومات المالية إضافة ألى مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها وأهميتها في المؤسسة، ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية.

- الحدود المكانية:

إخترنا مؤسسة الإسمنت –تبسة–على إعتبار أنها من المؤسسات الرائدة في مجال عملها.

- الحدود الزمنية:

أما الفترة الزمنية فهي من 05_03_ 2019 الى 30_05_2019.

6- منهج البحث:

من دراسة الموضوع وقصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ومحاولة الربط بين مختلف متغيرات الدراسة، تم إستخدام المنهج الوصفي عند تناول الإطار النضري للمعايير المحاسبية الدولية ومضمونها وتتم الإستعانة بالمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بمراحل التطور التاريخي، ويكون المنهج التحليلي عند دراسة دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المالية باعتبار المعايير المحاسبية متغير مستقل وجودة المعلومات المالية متغير تابع، أما الجانب التطبيقي فإنه سيتم إستخدام المنهج التحليلي عند تحليل الاستبيان المقدم لأفراد المؤسسة محل الدراسة للوقوف على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت –تبسة–.

7- هيكل الدراسة

بناء على الفرضيات السابقة وفي حدود مشكلة البحث سيتم تقسيم الموضوع إلى مقدمة وفصلين (فصل نظري وفصل تطبيقي) ثم خاتمة، حيث إستعرضت المقدمة إشكالية البحث وفرضياته وأهميته، وتناول الفصل الأول الإطار النضري للدراسة والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تم إبراز الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية في المبحث الأول والمبحث الثاني الذي يوضح ماهية جودة المعلومات المالية ومتطلباتها، أما المبحث الثالث سيتناول فيه عرض وتقديم الدراسات السابقة للموضوع، حيث كان الفصل الثاني تطبيقيا بعنوان مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، الذي قسم بدوره إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان التحضير للدراسة الميدانية وتطبيقها، والمبحث الثاني تم تخصيصه إلى عرض وتحليل استمارة استبيان واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

إن إختلاف المبادئ المحاسبية بين الدول، وظهور أسواق مالية دولية أدى إلى صعوبة قراءة وفهم ومقارنة القوائم المالية، مما أدى إلى صعوبة إنتاج معلومات ملائمة وموثوق بها، وعليه بدأ الاهتمام بمراجعة أهداف المحاسبة وإطارها النظري من أجل التصدي للقضايا التي تطرحها الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي وهو ما أصبح يعرف بالمحاسبة الدولية، وقد نتج عنها وضع أسس وقواعد للمحاسبة الدولية ويعرف بمعايير المحاسبة الدولية ومن أجل إعادة الثقة للأسواق المالية، حيث سعت مختلف الدول والمنظمات إلى تصميم هذه المعايير لنشر معلومات ذات جودة تكون مفهومة وملائمة وقابلة للمقارنة بالنسبة للمستثمرين بإعتبارهم المستهدف الأول من هذه المعايير دون إهمال باقي الأطراف المستخدمة للمعلومات وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية؛

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المالية ومتطلباتها؛

المبحث الثالث: عرض وتقديم دراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية

تمهيد:

يظهر الفكر المحاسبي اهتماما بشكل واضح ومكثف بعد انتشار ظاهرة العولمة والشركات متعددة الجنسيات وظهور التجارة والتبادل والترابط والشراكة بين البلدان، وفي ظل اختلاف التطبيقات المحاسبية بين البلدان ازدياد درجة المنافسة بين الوحدات الإقتصادية في بيئة عمل طابعها الديناميكي يشهد تطور مستمر، أدى الحاجة لتطوير المعايير والممارسات المحاسبية المحلية لتلبية حاجة مختلق المستخدمين للمعلومات المحاسبية، فضلا عن حاجة البلدان لاستقطاب المستثمرين ورؤوس الأموال مما أدى إلى الوصول إلى معايير محاسبية محلية متوافقة مع المعايير الدولية للمحاسبة، وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مدخل تعريفي لمعايير المحاسبة الدولية؛

المطلب الثاني: مراحل إصدار وتبني معايير المحاسبة الدولية؛

المطلب الثالث: نطاق ومحتوى معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة؛

المطلب الرابع: أهمية وأهداف المعايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: مدخل تعريفي لمعايير المحاسبة الدولية

أدى التوسع الاقتصادي على المستوى الدولي في تزايد الحاجة إلى تبسيط وتسهيل القواعد والإجراءات ومقارنتها بين دول العالم لدفع عجلة التنمية من خلال التوصل إلى نقاط تلاقي بين المعايير المحاسبية الدولية والوطنية.

أولا: تعريف المعايير المحاسبية الدولية

- في اللغة يقصد بالمعيار ما يجب أن يكون عليه الشيء، وهو المكيال أو بمعنى أدق هو المقياس، ويرى الباحث kohler أن المعيار هو "نموذج يعتمد عليه العرف ويحظى بالقبول العام".[1]
- يمكن تعريف المعايير بأنها مجموعة من القواعد توضع من طرف مجموعة من المهنيين والأكاديميين الأكفاء الذين ينتمون لبلد معين بناء على خبرتهم واحتياجات بيئتهم، ويمكن القول إن المعايير والمحاسبية

[1]– أبو الفتوح علي فضاله، **المحاسبة الدولية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة 1996، ص 13.

تحظى بالقبول في دولة أو مجموعة دول دون أخرى.[1]

- المعايير المحاسبية تعرف بأنها مجموعة من الارشادات والمقاييس المرجعية الوضعية والمحددة يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله في ثبات وافصاح وقياس عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع.[2]

مما سبق يمكن تعريف المعايير المحاسبية الدولية هي بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند إعداد التقارير المالية، أي أنه مقياس أو نموذج تصدره هيئة رسمية مختصة لتحديد الأساس الذي يجب أن يكون عليه التطبيق العملي للمحاسبة.

ثانيا: خصائص المعايير المحاسبية الدولية

بعد أن تم التطرق إلى أهمية وجود معايير محاسبية دولية لابد من معرفة الخصائص الأساسية الواجب توفرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالآتي: [3]

- **الإتساق المنطقي الداخلي والخارجي:** فالمعايير يجب أن تكون منسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ؛
- **الملائمة:** باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العلمي وهذا يتطلب الملائمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق؛
- **المرونة:** بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة؛
- **الواقعية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلائم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة؛
- **المفهومية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي للجهات المستفيدة عند إعدادها؛
- **الحيادية:** يجب ألا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين؛

---

[1]– عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق والتطبيق**، جامعة الاسراء، عمان، 2003، ص 4.

[2]– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي، الجوانب النضرية والعلمية**، عمان، الأردن، 2008، ص 120.

[3]– بتول مجمد نوري، حسن عبد الكريم سلوم، **تداعيات الازمة الاقتصادية العلمية على منظمات الاعمال**، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة المستنصرية، العراق، ص ص 15-16.

- **الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية:** بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

ثالثا: أسباب ظهور المعايير المحاسبية

حسب المنظمة الدولية للمعايرة، فإن المعايير عموما هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلول ممكنة وقابلة للتحقيق ومتكررة لأسئلة أو مشكلات مطروحة من قبل تخص العلوم بصفة عامة، وعليه يمكن حصر أسباب وجود معايير دولية في مجال المحاسبة في العناصر الآتية:[1]

- الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير المحاسبة من خلال الابتعاد عن التناقضات القائمة؛
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي؛
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة؛
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي؛
- تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية؛
- تسهيل الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين.

إن الحلول النموذجية التي طرحتها المعايير المحاسبية الدولية لحل المشاكل المتكررة، تسمح بتحقيق أهداف اقتصادية محددة في إطار توحيد الطرق وتفادي التناقضات والاختلافات، وحذف كل أشكال المخاطر المحتملة الناجمة عنها.

رابعا: تطور المعايير المحاسبة الدولية

1- التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية

إن محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي، حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول سنة 1904 في سانت لويس في ولاية مسوي في الولايات المتحدة الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين سنة 1917، حيث خصصت المناقشات لمقارنة المبادئ والممارسات المحاسبية للدول الكبرى, وفي أوت 1966 طرح لورد تنسون فكرة مجموعة الدراسات الدولية للمحاسبيين القانونيين أثناء فترة عمله كرئيس لمعهد المحاسبيين القانونيين في إنجلترا وويلز وفي جانفي سنة 1997 أعلن المعهد

[1]- يوسفي رفيق، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص 103.

الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين والمعهد الدولي للمحاسبين وطبعا عن تأسيس مجموعة الدراسات, مع تعيين روبرت تروبلاد رئيس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين رئيسا لها, واستمر نشاط المجموعة عشر سنوات وحلت سنة 1997, وأثناء نشاطها نشرت 20 وثيقة على شكل دراسات مقارنة, سميت الآراء المذكورة فيها بالإستنتاجات.

2- التطور المستمر لمعايير المحاسبة الدولية

تتميز معايير المحاسبة الدولية بالمرونة وقابلية التعديل استنادا للتغير في الظروف الاقتصادية فوضع المعايير وتعديلها عبارة عن عملية مستمرة، تستجيب للمستجدات على ساحة الأعمال الدولية وتواكب التغيرات والتطورات على الساحة الاقتصادية باعتبار المحاسبة جزء لا يتجزأ منها، فتغير المعايير المحاسبية الدولية قد يحدث بسبب ظهور معايير محلية كالمعايير البريطانية أو الأمريكية يعالج بعض الأمور المستجدة كما حصل في معالجة الانخفاض في قيمة الأصول والشهرة باستبدال معالجة الانخفاض استنادا إلى أسلوب السباق في طرح هذين الموضوعين FASB إعادة التقييم، حيث كان مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي وتبعه في ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويمكن أن يكون التعديل استجابة لمطالب أصحاب العلاقة بتعديل بعض الإجراءات والممارسات المحاسبية، زيادة إلى دور المنظرين في المحاسبة في جعل الجهود الحثيثة المبذولة لإثراء النظرية المحاسبية أساس تعديل كثير من المعايير المحاسبية الدولية، وأخيرا تظل مشكلة الارتقاء بمستوى الإفصاح في التقارير المالية وزيادة الموثوقية والدقة في المعلومة المحاسبية من أهم أسباب التعديل ويأخذ التطور المستمر في المعايير المحاسبية الدولية أشكالا عديدة يمكن إدراجها فيما يلي :[1]

- تعديل المعايير: حيث يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين، والأمثلة على ذلك؛ متعددة حيث تم تعديل معظم المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من 01_01_2005؛

- إلغاء بعض البدائل المحاسبية :حيث يعتبر تعدد البدائل من أهم الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة، ويؤدي إلى اختلاف في النتائج المحاسبية ولعلى أهم هذه التعديلات تعديل معيار المحاسبة الدولي الثاني في أساليب تقييم المخزون وتعديل معيار المحاسبة الدولي الثاني والعشرون قبل أن يستبدل بمعيار الإبلاغ المالي الدولي الثالث، اندماج الأعمال في طريقة المحاسبة عن الاندماج؛

- تعديل التعريفات: من أمثلة ذلك تعديل تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار؛

[1]- يوسفي رفيق، **مرجع سابق**، ص 109، 110.

- إلغاء بعض الممارسات المحاسبية: كما حصل في التعديل الأخير لمعيار المحاسبة الدولي السادس والثلاثون من إلغاء الممارسات الواجب إتباعها لإجراء فحص من أسفل إلى أعلى ومن أعلى لأسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة؛

- دمج التفسيرات في المعايير: ومن أمثلة ذلك دمج التفسير (SIC 18) في المعيار المحاسبي الأول ودمج (SICI) في المعيار المحاسبي الثاني؛

- دمج بعض المعايير: لوجود عامل مشترك بينها مثل دمج المعيار المحاسبي الدولي الثالث في المعيار السابع والعشرون والثامن والعشرون ودمج المعيار المحاسبي الدولي الرابع في المعيار الأول.

المطلب الثاني: مراحل إعداد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي

يبدو أن العقود المتأخرة نهاية القرن الماضي بداية القرن الحالي شهدت تطورات كبرة ومتسارعة على المستوى المحلي والعالمي في مجالات متعددة، وتسببت في تغييرات واسعة في الإطار الفكري أو أسلوب ممارسة مهنة المحاسبة فضلا عن زيادة التوجهات نحو الشركات المساهمة وتنشيط الأسواق المالية، هذا بدوره يؤكد زيادة الحاجة للمعلومة المالية الملائمة والقابلة للمقارنة لاتخاذ القرارات المتنوعة التي تعكس الوجه الاقتصادي للحدث، وهذا يتطلب توفير معايير محاسبية لحصر الطرق و الإجراءات المحاسبية المعدة وفق إطار مفاهيمي منسجم مع المفاهيم والأهداف.

ولقد أصبحت المعايير الدولية للمحاسبة مرجعا يعود إليها المحاسبون والمهنيون من أغلب دول العالم لاسيما الدول النامية لعدم توفر معايير محلية فيها تحكم الممارسات المهنية، أمّا سبب نشأتها فيعود الى عولمة الاقتصاد والأسواق المالية الذي ينعكس بدوره الى عولمة المحاسبة التي تمثل لغة الأعمال، كما إنّ الضغوط المتزايدة من العديد من المستخدمين لمعلومات مُعدَّة بمعايير ذات جودة عالية قابلة للمقارنة بغض النظر عن اختلاف الدول المُصدِّرة لها ومنهم المساهمون والمستثمرون والدائنون والمحللون الماليون ومنظمات دولية وحكومات أدّت الى ظهور سيناريوهات عدة لوضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية على مستوى دولي تمثلت بعقد مؤتمرات دولية منذ بداية القرن العشرين أهمها:[1]

1- المؤتمر الدولي الأول عُقد عام 1904 م في سانت لوبس- الولايات المتحدة الأمريكية وقد حضر المؤتمر 360فردا، وتناول المؤتمرون مدى إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين دول العالم؛

[1]- سلام عادل عباس النصراوي، **آلية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية المحاسبية والابلاغ المالي / IAS IFRS**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الإدارة، جامعة القادسية، 2017، ص 27.

2- المؤتمر الدولي الثاني عُقد عام 1926 م في أمستردام – هولندا وقد حضر المؤتمر ممثلون من كل الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية؛

3- المؤتمر الدولي الثالث عُقد عام 1929 م في نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية إذ تناول المؤتمرون ثلاث أبحاث في:

- الإستهلاك والمستثمر؛
- الإستهلاك وإعادة التقويم؛
- السنة التجارية أو الطبيعية.

4- المؤتمر الدولي الرابع عُقد عام 1933 م في لندن – المملكة المتحدة وحضر المؤتمر 90 عضوا ممثلين عن49 مؤسسة محاسبية إضافة لحضور 79 مشاركا خارجيا، وبلغ عدد الدول الممثلة في المؤتمر 22 دولة.

5- المؤتمر الدولي الخامس عُقد عام 1938 م في برلين – المانيا وحضر المؤتمر 320 وفدا فضلا عن 250 مشاركا خارجي؛[1]

6- المؤتمر الدولي السادس عُقد عام 1952 م في لندن – المملكة المتحدة وحضر المؤتمر 2510 أفراد منهم 1450 فردا من المؤسسات البريطانية الراعية للمؤتمر والباقي من دول أخرى؛

7- المؤتمر الدولي السابع عُقد عام 1957 م في أمستردام – هولندا وحضر المؤتمر ممثلين عن 104 منظمات محاسبية يمثلون 40 دولة، وكان عدد الحاضرين 1650 مشاركا خارجيا و 1200فرد من البلد المضيف للمؤتمر، كما حُدِّد في هذا المؤتمر الفترة بين مؤتمر وآخر 05 سنوات؛

8- لمؤتمر الدولي الثامن عُقد عام 1962 م في نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية وحضر المؤتمر ممثلين عن 83 مؤسسة محاسبية يمثلون 83 دولة، وكان عدد الحاضرين 1627 أفراد من البلد المضيف للمؤتمر و2001م شاركا خارجيا من بلدان أخرى، وتناول المؤتمرون 45 بحثا؛

9- المؤتمر الدولي التاسع عُقد في عام 1967 م في باريس – فرنسا؛

10- المؤتمر الدولي العاشر عُقد في عام 1972 م في سيدني – أستراليا الذي يعد البداية الحقيقية لصناعة معايير المحاسبة الدولي، إذ تم بعَده تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC وحضره 4347 أفراد يمثلون 59 دولة، و نتج عنه اتفاق بإنشاء هيئتين للتعامل مع المشكلات المحاسبية الدولية والاختلاف بين الدول والتوجه نحو توحيد المعايير، ومن هذه الهيئات اللجنة الدولية لتنسيق مهنة المحاسبة ما تعُرف

[1]- سلام عادل عباس النصراوي، **مرجع سابق**، ص:28.

ب ICCAP الذي تم إلغاؤها عام 1977م ليحل موقعها الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC الذي يتولى صياغة وتطوير معايير التدقيق والسلوك المهني والقيام بالدراسات في هذا الخصوص؛

11- المؤتمر الدولي الحادي عشر عقد عام 1977 م في ميونخ – المانيا حضره ممثلون لأكثر من 100 دولة، وقد تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في 07 تشرين الأول عام 1977 م؛

12- المؤتمر الدولي الثاني عشر عقد عام 1972 م في المكسيك؛

13- المؤتمر الدولي الثالث عشر عقد عام 1987 م في طوكيو –اليابان؛

14- المؤتمر الدولي الرابع عشر عقد عام 1992 م في الولايات المتحدة الأمريكية وتناول موضوع دور المحاسبين في اقتصاد شامل حضره ممثلون عن 107 مؤسسة محاسبية يمثلون 78 دولة، وحضر المؤتمر 2600 فرد من مختلف دول العالم فضلا عن مشاركين من دول عربية؛

15- المؤتمر الدولي الخامس عشر عقد عام 1996 م في باريس – فرنسا؛

16- المؤتمر الدولي السادس عشر عقد عام 2002 م في هونج كونج، إذ تناول المؤتمرون ما يقارب 90 بحثا تدرّجت موضوعاتها من الشمولية وأخلاقيات المهنة الى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة؛

17- المؤتمر الدولي السابع عشر عقد عام 2006 م في اسطنبول – تركيا وكان تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الدولي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، ودور المحاسبين في عملية التقييم في المؤسسات.

من الواضح أن هذه المؤتمرات أو المنتديات الدولية لم تنطلق من فراغ بل لدور المحاسبة البارز في النشاط الاقتصادي وتطوير الأمم، وقد كان هدفها الأساس السعي الى تنمية وتطوير المحاسبين ومهنة المحاسبة محليا ودوليا وطرح المشكلات المحاسبية ومعالجتها وتبادل وجهات النظر والخبرات والأفكار بين البلدان فضلا عن إجراء دراسات مقارنة في الموضوعات المحاسبية، وقد تلخص عنها تأسيس هيئات وتنظيمات محاسبية على المستوى الدولي أهمها:[1]

1- لجنة معايير المحاسبة الدولية

تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 لتطوير معايير المحاسبة عالمية وهي عبارة عن هيئة مستقلة من القطاع الخاص، هدفها تحقيق التوحيد في المبادئ المحاسبية المستخدمة في عملية التقرير

[1]- خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد خال، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 116.

المالي العاجز للحدود القومية، وكان أعضاء مجلس اللجنة في الأصل مع الهيئات المحاسبية في تسع دول هي استراليا، وكندا، وفرنسا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، ومنذ سنة 1983 ضمن هذه اللجنة جميع الهيئات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين، وهو يتكون حاليا من 134 منظمة مشرفة على المهنة في 104 دولة، وفي سنة 2001 تم استبدال لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية.

2- مجلس معايير المحاسبة الدولية

يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من أربعة عشر عضوا يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء، والمؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية وتكمن المسؤوليات الأساسية للمجلس في تطوير ونشر معايير التقرير المالي الدولي، ومذكرات الفرص المبدئية وقبول التغيرات الصادرة عن أهمية تفسيرات التقرير المالي الدولي (IFRIC). وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى الآن 41 معيارا، وخمسة معايير من معايير التقرير المالي الدولي. وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بما يلي:

- ناقش قائمة المركز المالي وأسس القياس المختلفة المستخدمة في القوائم المالية وعرض الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في إطار عمل إعداد وعرض القوائم المالية؛[1]

- ناقش المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الميزانية وقائمة التدفقات النقدية في المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (01)؛

- ناقش عرض قائمة التدفقات النقدية في المعيار المحاسبي الدولي رقم (07)؛

- عددها سنة 2002 إلى 41 معيار تقريبا، أساسيات المحاسبة الدولية وكذا بعض مشاكلها الخاصة على النحو الوارد بإيجاز فيما يلي:

- هناك معايير تنظيم عملية الإفصاح المحاسبي السنوي والإفصاح القطاعي والإفصاح ربع السنوي أو المرحلي؛

- هناك معايير تختص بقياس والاعتراف ومن ثم الإفصاح عن مفردات معينة من مفردات القوائم المالية مثل: المخزون، الاستثمارات، تكلفة الاقتراض، ضرائب الدخل، الممتلكات والمعدات والأصول غير الملموسة؛

- هناك معايير هامة للغاية لأنها تركز على مفردات مستحدثة لها مشاكل قياس واعتراف وإفصاح كبير، مثل الأدوات والمشتقات المالية؛

[1] - خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد خال، **مرجع سابق**، ص: 117.

- هناك معايير تختص بمشاكل المحاسبة المتخصصة مثل المحاسبة الزراعية والمحاسبة عن الأصول الاستثمارية، وعقود الإنشاءات وغيرها.

المطلب الثالث: نطاق ومحتوى المعايير المحاسبية الدولية

تمهيد:

من الجدير بالذكر أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية التابعة للأمم المتحدة (IASC) أصدرت منذ تأسيسها سنة 1973، حتى نهاية سنة 2008 أكثر من (46) معيارا يمكن حصر (41) معيار منها بالجدول التالي:[1]

الجدول رقم (1): المعايير المحاسبية الدولية

رقم المعيار الدولي	العنوان	رقم المعيار الدولي	العنوان
1	عرض القوائم المالية.	22	المحاسبة عن اندماج الأعمال.
2	المخزون السلعي.	23	رسملة تكلفة الاقتراض.
3	القوائم المالية الموحدة (الغي).	24	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة.
4	محاسبة الاستهلاك.	25	المحاسبة عن الاستثمارات.
5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية (الغي).	26	المحاسبة عن الافصاح عن صناديق المعاشات.
6	الإستجابات المحاسبية لتغيرات الأسعار (الغي).	27	القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة.
7	قائمة التدفقات النقدية.	28	المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة.
8	صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية.	29	الافصاح المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المالي المرتفع.
9	نفقات البحث والتطوير.	30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

[1]– سعود جابر العمري، **المحاسبة الدولية**، طبعة أولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص: 31.

10	الأحداث المحتملة والأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية.	31	الافصاح المالي عن حقوق في المشروعات المشتركة.
11	عقود المقاولات.	32	الأدوات المالية–الافصاح والعرض.
12	المحاسبة عن ضريبة الدخل.	33	ربح الأسهم.
13	عرض الأصول والخصوم المتداولة (الغي).	34	التقارير المالية والدفترية.
14	عرض المعلومات المالية لقطاعات المنشأة.	35	العمليات غير المستمرة.
15	المعلومات تعكس آثار التغيرات في مستويات الأسعار.	36	تجريد الأصول.
16	المحاسبة عن الممتلكات والتجهيزات والمعدات.	37	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.
17	المحاسبة عن عقود الايجار.	38	الأصول المعنوية
18	الايراد.	39	الأدوات المالية–الاعتراف والقياس.
19	المحاسبة عن منافع التقاعد.	40	المحاسبة عن الممتلكات المالية.
20	المحاسبة عن آثار التغيرات.	41	المحاسبة عن الأعمال الزراعية.
21	المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.		

المصدر: سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص31.

وهنا لمحة موجزة عن معايير المحاسبة الدولية، وتتمثل في الآتي:[1]

المعيار الاول: عرض البيانات المالية حيث يهدف هذا المعيار الى بيان اساس عرض القوائم المالية من اجل ضمان امكانية المقارنة مع القوائم مماثلة لنفس المنشاَة في فترات اخرى، ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم والارشادات الخاصة بهيكلها والحد الادنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية.

- **المعيار الثاني:** المخزون ويهدف إلى عرض المعالجة المحاسبة للمخزون وفقا لمدخل التكلفة التاريخية، حيث يتطرق إلى تحديد مبلغ التكلفة المخزون التي يستظهرها في الميزانية العمومية ويعرض ارشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة للتحقق وطرق تقويم المنصرف منم المخزون والافصاح عنه.

- **المعيار الثالث:** معيار ملغى حل محله المعياران 27 و28.

- **المعيار الرابع:** معيار ملغى.

[1]– مأمون حمدان، حسين القاضي، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 121.

- **المعيار_الخامس:** معيار ملغى حل محله المعيار رقم1.

- **المعيار السادس:** معيار ملغى حل محله المعيار رقم 15.

- **المعيار السابع:** قائمة التدفقات النقدية ويهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات النقدية ويعرض شكلا عنه التدفقات وهي موزعة إلى أنشطة ثلاث تمثل في كونها تشغيلية واستثجاريه وتمويلية.[1]

- **المعيار الثامن:** صافي في ربح أو خسارة والأخطاء الأساسية والتغيرات في أساسيات المحاسبة ويهتم هذا المعيار بفرض الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية غير العادية في قائمة الدخل ويهتم بالمحاسبة عن التغيرات في تقديرات المحاسبة والاخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية ويعرض هذا المعيار تعريفا واضحا لكل من البنود غير العادية والأنشطة العادية والأخطار الأساسية وسياسات المحاسبة.

- **المعيار التاسع:** معيار ملغى.

- **المعيار العاشر:** الأحداث المحتملة والأحداث اللاحقة لعمل القوائم هذا المعيار يعبر عن تعريفات محددة للأمر الطارئ والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية ويفرض المعالجة المحاسبية لكل من خسائر الإدارة والمكاسب الطارئة وكيفية قياس الأمور الطارئة ويعرض المعالجة للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب.

- **المعيار الحادي عشر:** عقود الإنشاء ويعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء حيث يعرف عقد الإنشاء ويفرق بين العقد ذي السعر المحدد وعقد التكلفة زائد النسبة ويحدد شروطا لقياس الإيراد والاعتراف به وقياس تكاليف العقد والاعتراف بالخسائر المتوقعة والتغيرات في التقديرات.

- **المعيار الثاني عشر:** ضرائب الدخل ويصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة ويحدد المعيار تعريفات للربح المحاسبي والخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية.

- **المعيار الثالث عشر:** حل محله المعيار رقم1.

- **المعيار الرابع عشر:** التقارير المالية للقطاعات ويهدف هذا المعيار الى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات الآتية حسب القطاع.

- **المعيار الخامس عشر:** المعلومات التي تعكس التغير في الاسعار ويجب على المنشاة التي تطبق هذا المعيار أن تفصح عن مبلغ التعديل والمبلغ المعدل للاستهلاك وكذلك بالنسبة لتكلفة المبيعات وتعديلات

[1]- مأمون حمدان، حسين القاضي، **مرجع سابق**، ص:122.

البنود النقدية.

المعيار السادس عشر: الممتلكات والمصانع والمعدات ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبة للأصول والاعتراف بها واستهلاكها والقيمة القابلة للاستهلاك والحياة الإنتاجية والقيمة المتبقية والعادلة، عناصر تكلفة الاصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به واعادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده.

- **المعيار السابع عشر:** عقود الإيجار ويتضمن هذا المعيار تعريفا للعقد وأنواعه التمويلي والتنفيذي وغير القابل للإلغاء وشروط كل نوع وطرق التعامل معها وعرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين.

- **المعيار الثامن عشر:** الايراد ويعرف هذا المعيار بالإيرادات ويهتم بقياسه من بيع البضائع والإيرادات اخرى.

- **المعيار التاسع عشر:** تكلفة منافع الموظفون يهدف ها المعيار الى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين وينص على شروط الاعتراف والقياس والإفصاح.

- **المعيار العشرون:** محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية ويعرف المعيار على أنه المنح الحكومية والمساعدات بأشكالها المختلفة بالإضافة الى شروط الإفصاح والاعتراف.

- **المعيار الحادي والعشرون:** آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ويطبق هذا المعيار على المعاملات الأجنبية وفي ترجمة القواعد المالية الأجنبية وينص على شروط الاعتراف الأولى وبفروقات الصرف وتصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها.[1]

- **المعيار الثاني والعشرون:** المحاسبة عن اندماج الأعمال.

- **المعيار الثالث والعشرون:** تكاليف الاقتراض ويهدف هذا المعيار إلى عرض المعالجة المحاسبية وتكاليف الاقتراض حيث يعترف بها على أنها مصروفات.

- **المعيار الرابع والعشرون:** الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ويحدد هذا المعيار الطرف ذو العلاقة بأنه إذا كان أحد الأطراف قادرا على التحكم بالطرف الأخر أو ممارسة تأثيرهم عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.

- **المعيار الخامس والعشرون:** المعيار ملغى حل محله المعياران عيار ملغى حل محله المعياران 39،40. المساهمات والمنافع المحددة ويعرض طريقة احتساب القيمة الحالية لمنافع التقاعد وشروط الإفصاح.

- **المعيار السابع والعشرون:** القوائم المالية الموحدة والمحاسبة في الاستثمارات في المنشآت التابعة ويهتم هذا

[1]– خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبية الدولية(IAS-IFRS-IPSA) في تفعيل المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2014، ص: 63.

المعيار بعرض القوائم المالية الموحدة ويعرض إجراءات التوحيد والإفصاح.

- **المعيار الثامن والعشرون:** المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة ويعرف بأنها منشاة حيث يوجد للمستثمر تأثير مهم عليها وهي ليست تابعا أو مشروعا مشتركا للمستثمر ويعرض المعيار الاعتراف بموجب طريقتي حقوق الملكية والتكلفة وتطبيقاتها.

- **المعيار التاسع والعشرون:** التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع ويطالب هذا المعيار المنشآت التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم ويحدد المعيار شروط تطبيق ذلك في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية.[1]

- **المعيار الثلاثون:** الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة ويطالب هذا المعيار بتقديم مستوى ملائم من الإفصاح لمصلحة مستخدمي القوائم المالية كعرض السياسات المحاسبية.

- **المعيار الحادي والثلاثون:** التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة ويهتم هذا المعيار بالمحاسبة عن الحصص في المشاريع المشتركة والتي يعرفها المعيار بأنها ترتيبات تعاقدية يقوم بموجبها طرفان أو أكثر بنشاط اقتصادي يخضع للوقاية المشتركة.

- **المعيار الثاني والثلاثون:** الأدوات المالية (الافصاح والعرض) ويعرف هذا المعيار شروطا معينة لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

- **المعيار الثالث والثلاثون:** حصة السهم من الأرباح ويهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ من اجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح مما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء المنشآت.

- **المعيار الرابع والثلاثون:** التقارير المالية المرحلية ويهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي ومبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية.

- **المعيار الخامس والثلاثون:** العمليات المتوقفة ويحدد هذا المعيار العملية المتوقفة بأنها ذلك الجزء ممن المنشاة الذي يخطط المنشاة لكي يتم التصرف به تدريجيا أو إلغائه بالتخلي عنه.

- **المعيار السادس والثلاثون:** انخفاض قيمة الموجودات ويعرض هذا المعيار إلى المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات والافصاح عنها.

- **المعيار السابع والثلاثون:** المخصصات والإلتزامات المحتملة والموجودات المحتملة يهدف هذا المعيار الى

[1]– خالد جمال الجعارات، **مرجع سابق**، ص ص: 65-66.

ضمان تطبيق مقاييس وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة.

- **المعيار الثامن والثلاثون:** الموجودات غير الملموسة ويعرض هذا المعيار إلى المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار اخر.

- **المعيار التاسع والثلاثون:** الأدوات المالية (الإعتراف والقياس) وبهدف هذا المعيار إلى إكمال أجكام المعيار ويهدف هذا المعيار الى إكمال احكام المعيار 32 الذي سبق ذكره وذلك من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها والافصاح عنها.

- **المعيار الاربعون:** الممتلكات الاستثمار ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية ومتطلبات الافصاح عنها.

- **المعيار الحادي والاربعون:** الزراعة ويهدف هذا المعيار الى بيان المعالجة وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والافصاح المتعلق به.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية

تكمن أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في عدة نقاط تتمثل في:

اولا: اهمية المعايير المحاسبية الدولية:

تكمن اهمية المعايير المحاسبية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على كشوفات مالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالثبات والموثوقية وتساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين فهي ضرورية للأسباب التالية:[1]

- **المقارنة:** تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل وهذه العملية تتطلب كشوفات معدة وفق أسس محددة. وبما أن هدف المحاسبة هو توفير المعلومات المفيدة لصنع القرارات لذا فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تعد بموجبها تلك الكشوف؛

- **تكلفة معالجة المعلومات المحاسبة:** ان توحيد الاسس لإعداد الكشوفات المالية هو ضروري لمتخذي القرارات فإذا كانت الكشوفات المحاسبية معدة وفق أسس مختلفة ومتعددة، وعندئذ يحتاج متخذ القرار لطريقة

[1]– بتول محمد نوري، حسن عبد الكريم سلوم، **مرجع سابق**، ص 13، 14.

معينة لتوحيد أسس اعدادها وهذا هو شأنه إذ يكلف متخذ القرار كلفة اضافية لمعالجة هذه الكشوفات التي من الممكن الاستغناء عنها إذا كانت الاسس موحدة عن طريق المعايير المحاسبية؛

- **القدرة على فهم المعلومات:** معظم مستخدمي الكشوفات المالية لديهم قدرة محددة في فهم المعلومات المحاسبية فإذا تم إعداد هذه الكشوفات وفق أسس غير موحدة يكون من الصعب على مستخدميها الإستفادة منها بشكل فعال في اجراء المقارنات بين الوحدات او بين الفترات المالية للوحدة نفسها؛

- **الدعم المنطقي: ان** المعايير المحاسبية مدعومة منطقيا وتشير الى نقاط التقاء المحاسبين لأنه لا بد من وجود نوع من الالتقاء بينهم في العمل فالمعايير المحاسبية هي بمثابة نقطة الالتقاء حتى وان كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة.

ثانيا: أهداف معايير المحاسبة الدولية:

لقد ادت الاهداف الى محاولات التنسيق والتوفيق بين انشطة العديد من البلدان والوكالات المنخرطة في وضع معايير المحاسبة ومن بين هذه الاهداف:[1]

- صياغة ونشر معايير محاسبية تراعى أو يؤخذ بها في عرض القوائم المالية وتشجيع قبولها ومراعاتها في جميع أنحاء العالم بما يخدم مصلحة الجمهور؛

- العمل بصورة عامة على تحسين القوانين والضوابط ومعايير وإجراءات المحاسبة المتعلقة بعرض القوائم والتوفيق بينها.

[1]– خالد أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد خال، **مرجع سابق**، ص 58.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية

تعتبر المعلومات المالية عبارة عن المعطيات النى تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة والوسيلة المستخدمة لترتيب هذه المعلومات وهي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية خاصة والمتمثلة أساسا في قائمة الدخل والميزانية وبعض الجداول الملحقة والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة لأن العقود الأخيرة التي شهدت تطورا اقتصاديا هائلا أدى إلى إنتشار شركات متعددة الجنسيات وإمتداد نشاطها وبالتالي أدى الوضع إلى صعوبة إنتاج معلومة ملائمة وموثوق بها. وسيتم تقسيمه هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية؛

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المالية؛

المطلب الثالث: علاقة جودة المعلومات المالية بمعايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية

تعتبر المعلومة المالية المفيدة موردا اقتصاديا هاما التي يعتمد عليها متخذ القرارات في ترشيد قراراتهم الاستثمارية والانتمائية المختلفة، وذلك بهدف استغلال جميع الفرص المتاحة لهم التي تمكنهم من تحقيق المنافع الاقتصادية المختلفة.

أولا: تعريف المعلومات المالية

- يقصد بالمعلومات هي عبارة عن المنتج النهائي للمادة الخام، أي البيانات التي يتم تشغيلها وفق سير مراحل النظام المحاسبية.[1]
- ويقصد بالمعلومات المالية هي معلومات يتوفر سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة النشاط (ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.[2]

---

[1]– كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004، ص:303.

[2]– سيد عطا الله، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 79.

• المعلومات المالية هي أرقام خام وحقائق مجردة عن أحداث مالية معينة ليس لها دلالة ذات معنى في حد ذاته ولا تضيف الى معرفة مستخدميها بما يؤثر في سلوكهم في اتخاذ القرار.[1]

ومما سبق يمكن تعريف المعلومات المالية على أنها: هي المعلومات المفيدة التي يمكن من خلالها تحديد وقياس وتوصيل معلومات يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات، أي إعفاء معلومة مفيدة حول الوضعية المالية للمؤسسة (الميزانية) وأدائها (جدول حسابات النتائج) وكذلك التغيير في وضعية الخزينة (جدول التغيير في الخزينة) للمؤسسة بهدف تلبية احتياجات.

ثانيا: تصنيفات المعلومات المالية

رغم إختلاف أنواع القرارات الاقتصادية وتنوع المعلومات المالية، فإن التقارير المالية تختلف تبعا لما تحتويه من معلومات وكذا طبيعتها الإلزامية والإختيارية والأطراف المستفيدة منها، حيث تعتبر التقارير المالية من بين الأشكال إستخداما لتقديم هذه المعلومات والتي تسعى المؤسسة من خلالها على التعرف على وضعيتها المالية مما يساعدها على التحليل المالي وتعتبر أخذ هذه المعايير بعين الإعتبار من تصنيف المعلومات المالية إلى:[2]

1- التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المادة الأساسية للتحليل المالي، وهي مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذ القرارات والمستفيدون، وهي الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية، ويستوضح هنا مكونات هذه التقارير بشيء من التفصيل. هذا مع التركيز على القوائم المالية والتي كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية تشكل عصب التقارير المالية.

أ- القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية أما الأساسية فهي التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي: قوائم الدخل، الوضع

[1]- – محمود السيد الناغي، **أسس المحاسبة: التأصيل وإطار التطبيق**، المكتبة العصرية، المنصورة،2006، ص: 21.

[2].- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، طبعة أولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطابعة، 2006، ص: 28

المالي، التدفق النقدي والتغير في حقوق ملكية. أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبا المنشآت بناء على ظروف معينة مثل: قوائم القيمة المضافة والقوائم التفصيلية لبنود مالية وردت في القوائم الأساسية... فهناك من يعتمد النموذج التقليدي لعرض المعلومات(حساب) وهناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات (القائمة) ويعتبر النموذج الثنائي (نموذج القائمة) الأكثر انسجاما مع أهداف التحليل المالي لما يوفره هذا النموذج من تقسيم واضح للإيرادات والمصروفات على أساس الأنشطة.[1]

ب- جدول حسابات النتائج

ويعرف بقائمة الدخل وهي أكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، وتعرض الإيرادات والمصروفات بشكل منظم ويتم المقابلة بينها للوصول في نهاية المطاف لنتائج المشروع.

ج- قائمة المركز المالي

وتعرف أيضا بقائمة الوضع المالي إو الميزانية وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة اخرى (أصول). تتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ.

د- قائمة التدفقات النقدية

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة مالية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصداره للمعيار الدولي المحاسبي رقم 07.

هـ- تقرير مدقق الحسابات

بالإضافة للقوائم المالية تحتوي التقارير السنوية على تقرير مدقق الحسابات الخارجي الذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المدقق من خلال التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومة الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معينة. ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كالمدقق.

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص 29.

و- تقرير مجلس الإدارة

وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة ويقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة، حيث يتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز الشركة المالي والتسويقي، بالإضافة الى حجم المبيعات ونحوها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة خلال العام وما تنوي إنجازه في العام القادم هذا بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقرير والقوائم المالية.

2- التقارير التخطيطية:

هناك عدد كبير من التقارير التخطيطية والتي تساعد المستويات الثلاث (التخطيط الاستراتيجي، الرقابة الادارية، الرقابة العملية) في التخطيط واتخاذ القرار ومستقبل المنشأة ومن الاكثر شيوعا في الاستعمال:[1]

- تقارير التنبؤ في المبيعات؛
- الموازنات؛
- التقارير المالية والمحاسبية.

ومن مميزات هذه التقارير تجميع المعلومات ومقارنة تلك المعلومات مع مصادرها وتمتاز هذه التقارير بأنها ترسم المستقبل وتوفر للمقارنة.

3- التقارير الرقابية

يوفر النظام الحسابي مجموعة من التقارير الرقابية للمستويات الإطارية المختلفة التي تهدف إلى التأكد من أن التنفيذ يتم بطريقة تحقق أهداف الوحدة الاقتصادية بأقل تكلفة وأحسن كفاءة إنتاجية ومن أهمها تقرير إنحراف الإنتاج اليومي وتقرير استهلاك الموارد.

4- التقارير التشغيلية

هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل الوحدة الاقتصادية لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوم بيوم والنظام المحاسبي بإصدار العديد من التقارير التشغيلية مثل تقرير حول أرصدة المخازن، أوامر الشراء وأوامر البيع.

[1]- إبراهيم الجزراوي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 102.

ثالثا: مستخدمو المعلومات المالية

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة سواء فئات من داخل المنشأة أو أطراف أخرى من خارجها، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من

المنشأة أو أطراف أخرى من خارجها، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من فئات كمستخدمين للمعلومات المالية. كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:[1]

1- المستثمرين الحاليين والمحتملين

وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل فيما يلي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في الأسعار أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

2- الموظفين

يحتاج الموظف في الشركة الى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة الى معلومات تساعد في تقرير مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

3- الموردين والدائنين التجاريين

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في تقريرها ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

4- العملاء

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.

[1] – محمد أبو نصار، جمعة جميدات، **مرجع سابق**، ص: 4.

5- المقرضين

بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب. وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون.[1]

6- الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعدها في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

7- الجمهور

بحاجة إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج الجمهور إلى معلومات خاصة إضافية قد تكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

رابعا: أهمية المعلومات المالية

يعتبر عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة والمعلومات الضعيفة التي يعتمدون عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابية وتقييم الأداء، حيث أن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوفر بالدرجة على سلامة وكفاية المعلومات التي يبني عليها القرار، وتحتاج الإدارة إلى المعلومات في كل أوجه نشاطها وفي كل مجالاتها حيث يتطلب ضياع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات. ولسوء الحظ فإنه عادة ما يقدم المدبرين الكثير من المعلومات التي ليست لها صلة بالقرارات وربما يرجع ذلك إلى أن هذه المعلومات سبق وأن قدمت للاستفادة منها في قرارات سابقة. وبناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث: (النوعية، الدقة، الشمول، الكمية، الوقت والتكلفة) ومن هنا فإن هدف نظام المعلومات ببساطة هو توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات طالما أن هذه المعلومات متاحة ويمكن تحليلها.[2]

---

[1]- هادى رضا الصفار، **مبادى المحاسبة المالية (الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي)** ، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص:33 .

[2]- أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظام المعلومات المحاسبية (مدخل تعريفي معاصر)**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع،2007، ص:9.

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المالية

نظرا لما تواجهه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده العالم من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عديدة، فإن المعلومات المالية لم تغلب عن عالم التسابق الدائم حول تحسين أداء المؤسسات لأن وقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات العامة لذلك فإن جودة المعلومات المالية تلعب دورا يتمثل في ترشيد القرارات انطلاقا من التقارير الصادرة عن المؤسسة.

أولا: تعريف جودة المعلومات المالية

- يرجع مفهوم الجودة (Quality) لكلمة اللاتينية (Qualitie) والتي تعني طبيعة الشخص وطبيعة الشيء ودرجة الصلابة، وقديما كانت تعني الدقة والإتقان، وحديثا تعبر مفهوم الجودة بعد تطور علم الإدارة وظهور الثورة الصناعية والشركات الكبرى، وازدياد المنافسة إذ أصبح للمفهوم أبعاد متشبعة وحديثة تعرف الجودة علما أنها مجموعة الخصائص التي ينبغي توافرها في الوحدة المنتجة أو الخدمة لتصبح قادرة على إشباع الحاجات المطلوبة.[1]
- وتعرف الجودة المعلومات المالية: هي التركيز على أهمية القوائم كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم طرق المحاسبة البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح.[2]
- وتعرف أيضا على أنها مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين. ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن يعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.[3]

ومن هنا يمكن تعريف جودة المعلومات المالية على أنها مجموعة من الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية لتقييم توعية المعلومات المالية، والتي تساهم في ترشيد عمليات اتخاذ القرارات وتزيد من فائدتها وفعاليتها.

---

[1]– نبيل إبراهيم سمور، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق**، رسالة قدمت لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة، قسم المالية والمحاسبة، الجامعة الإسلامية –غزة–2014، ص 30.

[2]– عطا الله السيد، **مرجع سابق** ص: 103.

[3]– هباش فارس، مناع ريمة، **مرجع سابق**، ص ص: 631، 632.

ثانيا: خصائص جودة المعلومات المالية

حتى تستطيع المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية أن تحقق الأهداف التي تعمل على تحقيقها وإثبات القرارات من خلال تقديم معلومات صادقة وصحيحة وواقعية وملائمة ومقدمة في وقت مناسب ينبغي أن تتوفر على مجموعة من الخصائص النوعية الضرورية وتشتمل هذه الخصائص الرئيسية على أربعة خصائص وهي: الملائمة، القابلية للقياس، وإمكانية اعتماد المعلومات المالية والقابلية للمقارنة، وتوضح المقصود بكل خاصية من تلك الخصائص الرئيسية وما تنطوي عليه من خصائص فرعية فيمايلي:

1- الملائمة

يؤثر مفهوم الملائمة بشكل كبير في تحديد العناصر التي تخضع للتسجيل المحاسبي والتي تخضع لعملية المحاسبة بشكل عام. وأيضا في تحديد العناصر التي تدرج في التقارير والقوائم المالية. إن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة وتساعد على تفسير التساؤلات والشكوك التي قد تكون في ذهن من يستخدمون تلك المعلومات ومن المتفق عليه بين معظم الكتاب أن خاصية الملائمة تنطوي على بعض خصائص الفرعية وهي:[1]

أ- الأهمية

وتعني أن القوائم المالية ينبغي أن تفصح عن المعلومات المهمة وهي تلك المعلومات التي يؤدي الافصاح عنها أو عن كيفية معالجتها إلى التأثير على الشخص العادي.

ب- توفير المعلومات في الوقت الملائم

وتعني أن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تقدم لمستخدميها في الوقت الملائم حتى يتمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

ج- الاهتمام بالمحتوى دون الشكل:

وتعني هذه الخاصية الفرعية للملائمة ان المعلومات التي تعبر عن المحتوى الاقتصادي للأحداث والعمليات تكون أكثر ملائمة في مجال استخدام المعلومات لاتخاذ القرارات من مجرد عرض الشكل القانوني في تلك الأحداث والوقائع.

[1]- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 2014، ص: 109.

د- سهولة الفهم

حتى تحقق خاصية ملائمة المعلومات المالية فإنه من الضروري أن تكون مفهومة أو يسهل فهمها بالنسبة للأشخاص الذين يتوافر لديهم اهتماما مقبولا بالأنشطة الاقتصادية والمحاسبة العامة، والذين يتوافر لديهم الوقت والرغبة في فهم تلك المعلومات والقوائم.

هـ- الإفصاح الكامل

وتعني هذه الخاصية الفرعية أن المعلومات الملائمة هي المعلومات كاملة سواء كانت تلك البيانات والمعلومات قابلة للقياس أو غير قابلة للقياس مثال ذلك معلومات عن السياسة المحاسبية وطرق الامتلاك وكيفية تقييم البضاعة.

و- إدراج المعلومات المتعلقة بالوحدة

حتى يتوفر للمعلومات المالية صورة ملائمة، فإنها ينبغي أن تفصح عن الوحدة المحاسبية المعدة لها القوائم المالية. وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه ما لم يكن هناك إشارة إلى عدم استقرار المنشأة فإن من حق من يستخدمون المعلومات المالية أن يفترضوا أن المنشأة مستمرة في أعمالها.

2- القابلية للقياس:

من الضروري أن تكون المعلومات المدرجة في القوائم المالية قابلة للقياس النقدي، معنى هذا أن القوائم المالية تعبر عن معلومات متعلقة بالوحدة المحاسبية معبرا عنها بوحدة النقد السائدة في المجتمع وتنطوي هذه الخاصية الرئيسية للمعلومات على خصائص فرعية وهي:[1]

أ- مدى إمكانية القياس ووحدة القياس المستخدمة

وتعني هذه الخاصية الفرعية أن القوائم المالية تعبر عن مختلف عناصرها بالوحدة السائدة، وإذا كان هناك عناصر غيرها قابلة للقياس النقدي أو أن قياسها ليس دقيقا فإنها تظهر في القوائم المالية.

ب- القيم التي تخضع للقياس المحاسبي

تقوم المحاسبة بقياس القيم التاريخية لمختلف عناصر الأصول، وتخضع القوائم المالية عادة عن هذه القيم التاريخية ولا يمنع هذا بطبيعة الحال من قياس بعض القيم الأخرى في المحاسبة مثال ذلك قياس القيم الجارية لبعض الأصول.

[1] - أحمد محمد نور وآخرون، **المدخل للمحاسبة المالية، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007**، ص:44.

ج- إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية

تشير خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية إلى مستوى الثقة الذي يمكن أن يصفه من يستخدمون القوائم المالية في المعلومات والقيم الواردة بها، وتزداد درجة الاعتماد على القياس المحاسبي كلما كان القياس يعبر بصدق عن العناصر والقيم المراد قياسه.

3- القابلية للمقارنة:

يكون أمام المستثمرين والمقرضين فرص استثمار وفرص إقراض متعددة ينبغي عليهم المفاضلة والاختيار بينها. وبين المستثمرين والمفوضون قراراتهم على أساس ما يقومون به من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بنفس المنشأة عن فترات زمنية عديدة أو مقارنة المعلومات الخاصة بالمنشآت المختلفة. ويتطلب تحقق هذه الخاصية توفر خاصيتين فرعيتين هما:[1]

أ- التجانس (استمرار الممارسة)

تعمل خاصية التجانس على توفير إمكانية مقارنة النتائج الخاصة بمنشأة معينة عن فترات زمنية متعددة، وتتطلب هذه الخاصية استمرار استخدام نفس الإجراءات المحاسبية في فترة أخرى ولا يعني هذا أن المنشاة لا تستطيع تغيير الإجراءات المحاسبية التي تستخدمها مطلقا، وإنما يكون من الممكن إجراء التفسير إذا كان هناك مبرر واضح لذلك.

ب- توحيد أو تماثل الممارسة بين المشروعات:

لا شك أن تماثل أو توحيد الممارسة المحاسبية بين المشروعات المختلفة يعتبر مطلبا أساسيا لإمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات الخاصة بتلك المشروعات في نقطة زمنية معينة .

ثالثا: قياس جودة المعلومات المالية:

إن قياس جودة المعلومات المالية نسبية، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي:[2]

---

[1]- إسماعيل علوي، عبد الحميد سعيدي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص: 8.

[2]- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة الإصلاحات المحاسبية والمالية، تجربة الجزائر (النظام المحاسبي SCF)**، مقدم الى المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي، 2011، ص 10.

1- **المنفعة:** هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة.

- منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛
- منفعة زمنية : الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها؛
- منفعة مكانية : سهولة الحصول عليها؛
- منفعة التقييم (تصحيحية): أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

2- الدقة: إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماض.

3- التنبؤ: كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

4- الفعالية: هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

5- الكفاءة: هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من ورائها.

رابعا: متطلبات ومعايير جودة المعلومات المالية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى متطلبات ومعايير التي تؤثر على جودة المعلومات المالية، نتناولها في الأتي:

أولا: متطلبات جودة المعلومات المالية:

وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:[1]

1- **القيود** :(المحددات الأساسي للمعلومات)

حسب الدراسة التي أنجزتها **LACF** هناك قيدين أساسيين لتحديد محتوى المعلومات المالية وهي:

- الأهمية النسبية.
- التكلفة.

[1]- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مرجع سابق**، ص: 11.

أ- **الأهمية النسبية:** تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أي عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف متخذ القرار والعكس. ومن خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم إلى قسمين: هامة نسبيا وغير هامة نسبيا، وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف، أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدراجها ومعالجتها في شكل دقيق نتيجة لتعديها عتبة الاعتراض، أما المعلومة الغير هامة نسبيا فالعكس.

ب- تكلفة المعلومة: يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لاكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليا مقابل الفائدة التي يجنبها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة والعرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال، الا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها.

إن العلاقة بين المنفعة والتكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومات وكذا مصاريف المراجعة والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة وخاصة أن الشركات المدرجة في البورصة تسعى للظهور بصورة راضية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب مصلحة الاخرين.

ثانيا: معايير جودة المعايير المالية

تتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:[1]

1- معايير قانونية

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الإلتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات من توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2- معايير رقابية

ينضر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة

[1]- زرزار العياشي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع رهانات وأفاق، أم البواقي، يومي 07 و08 ديسمبر 2010، ص: 18.

المراجعة للتأكد من سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى التزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3- معايير مهنية

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد المعايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مسائلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4- معايير فنية

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب مصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

المطلب الثالث: علاقة جودة المعلومات المالية بمعايير المحاسبة الدولية

في سنة 2002 توصل كل من IASB وFASB إلى تفاهم من أجل العمل على إصدار مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية يمكن تطبيقها في كل دول العالم، ومن أجل ذلك تم الاتفاق على إعداد إطار مفاهيمي مشترك يتضمن أهداف القوائم المالية وكذا الخصائص النوعية الواجب توفرها في هذه القوائم.

أولا: دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية

لقد تبين أن منفعة المعلومات من الأمور الهامة لدى مستعملي القوائم المالية لتحقيق أهدافهم. وتؤدي المعايير المحاسبية الدولية دورا حاسما في تحقيق خصائصها الأساسية.

1- دور المعايير المحاسبية في تحقيق خاصية الملائمة

تكون المعلومة المالية ملائمة إذا كان لها تأثير على عملية إتخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة وبصف عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه إتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ غي حالة وجودها.[1] وقد حدد الإطار المفاهيمي عاملي يبرزان مدى ملائمة المعلومات الواردة في القوائم المالية هما طبيعة هذه المعلومات أهميتها النسبية. ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات وحدها كافية لتحديد ملائمتها.

[1]- عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سابق**، ص: 109.

وقد أشار المعيار IAS 1 لعرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع القوائم محادثة لنفس المنشأة في فترات أخرى، إضافة إلى أن اختبار السياسات المحاسبية يتوقف على ملائمتها لظروف واحتياجات المستعملين الخاصة باتخاذ القرارات، كما نص المعيار IAS 7 يهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات النقدية، على ضرورة توفير معلومات حول التدفقات النقدية الخاصة بالمؤسسة لما لذلك من أهمية في تزويد مستعملي القوائم المالية بالأساس اللازم للتنبؤ بقدرة تلك المؤسسة على توليد نقدية أو ما يعادلها واحتياجاته لاسنخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية وذلك من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2- دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية العرض العادل أو الموثوقية

موثوقية المعلومات تعني درجة الموضوعية المنظمة فيها والتي تسمح لمستخدميها بالتوصل إلى نفس النتائج، بنفس القدر من الموضوعية التي حوتها المعلومات، والموضوعية تشمل البعد عن التحيز، ولا يمكن للقوائم المالية أن تكون خالية من الأخطاء باعتبار أن الظواهر الاقتصادية الممثلة فيها تقاس عادة في ظل ظروف عدم التأكد حيث تستلزم العديد من التقديرات والافتراضات. ورغم استحالة تجنب الأخطاء بشكل نهائي يجب توفر قدر معقول من الدقة في القوائم المالية.[1]

ولكي تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية موثوقا بها يجب أن تكون مكتملة أي أن تحتوي على كل المعلومات الضرورية التي تسمح بفهم الظواهر التي مرت بها المؤسسة خلال فترة معينة، فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعل القوائم المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد مصداقيتها.

وقد نصت العديد من المعايير المحاسبية الدولية إلى ضرورة توفر العرض العادل في القوائم المالية، حيث نص العيار IAS 1 على أن المعلومات المالية يجب أن تعرض بشكل عادل الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة. وقد أشار إلى التطبيق الملائم للمعايير المحاسبية الدولية، مع إفصاح إضافي عندما يكون ضروريا تنتج عنه معلومات تحقق عرضا عادلا، وقد ألزم هذا المعيار المؤسسة بتقديم توضيح عن الكيفية التي تتم بها تلبية متطلب العرض العادل، كما أشار إلى أن الموثوقية تعد أحد المبادئ عند اختيار الطرق المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها.

وقد نص المعيار IAS 10 حول الأحداث اللاحقة للميزانية لتاريخ إقفال الميزانية على ضرورة عكس اثار بعض العمليات والأحداث في القوائم المالية بعد إعدادها وذلك بتعديل ما ورد فيها من أرقام ذات علاقة

[1]- فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة (مدخل معاصر لأعراض ترشيد القرارات الإدارية)**، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011، ص: 42.

بالحدث أو العملية أو الاكتفاء بالإفصاح عن هذه المعلومات والأحداث ضمن الملاحق حتى تكون القوائم المالية كاملة وممثلة بصدق للواقع، وقد إعتبر المعيار IFRS 3 حول اندماج الأعمال أنه من بين شروط الاعتراف بالأصول والخصوم المتعلقة بالإندماج هو إمكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق.

حتى تكون المعلومات المالية نافعة، يجب أن تعرض الظواهر الملائمة وبشكل عادل في نفس الوقت، ويقدم الإطار المفاهيمي خطوات عملية لتحقيق ذلك، حيث ينبغي أولا تحديد الظواهر الاقتصادية التي من المتوقع أن تكون مفيدة لمستعملي القوائم المالية، ثم تحديد شكل المعلومات الذي سيكون أكثر ملائمة للتقرير عن هذه الظواهر، ثم تحديد ما إذا كانت هذه المعلومات متوفرة ومن الممكن تقديمها بشكل عادل، وفي حالة عدم التمكن من عرضها بشكل عادل بتم تحديد شكل ملائم اخر.

ثانيا: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على الملائمة الإعلامية للمعلومات المالية

تعمل المعايير المحاسبية الدولية على توفير معلومات ملائمة تعكس الوضعية الاقتصادية للمؤسسة وأدائها بشكل صادق، ولا يمكن أن تكون المعلومة ملائمة ما لم تستجب لاحتياجات متخذ القرار.في هذا الإطار يعتبر IASB أن هدف القوائم المالية هو إنتاج معلومات ملائمة من أجل تلبية احتياجات المستثمرين، كما ينص المعيار IAS 1 على أن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو إعلامي وتنبؤي.

إم الملائمة الإعلامية للمعلومات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية تأتي أساسا من تبنيها نظرة اقتصادية وتنبؤية على حساب النظرة التاريخية والضريبية، هذه النظرة تجسدت من خلال العديد من المبادئ أهمها مبدأ الجوهر فوق الشكل ومبدأ القيمة، والتي أراد IASB من خلالها إعلام المستثمرين بالقيمة الحقيقية للمؤسسة بشكل أفضل.[1]

1- مبدأ الجوهر فوق الشكل

يقتضي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تفضيل الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني في المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية، وذلك من أجل أن تعبر المعلومات المالية بصدق عن الأحداث التي من المفروض أنها تمثلها، حيث إن جوهر العمليات والأحداث غير متوافق دائما مع شكلها القانوني، لذلك فعندما يقع تعارض بين هذين الجانبين يجب تغليب المضمون الاقتصادي، فلا يوجد منفعة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في نفس الوقت غير ممثلة للواقع.

[1]- بولجنيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2014 ص: 94.

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية لا تنكر البيئة القانونية للمؤسسة، وعلى الخصوص الإجتهادات التي يمكن أن تقوم بها الجهات القضائية فيما يخص التعاقدات التي تربط المؤسسة بمحيطها، فعلى سبيل المثال عند وجود صفقة تجارية فإنه من بين شروط التسجيل المحاسبي للعقد ضمن رقم الأعمال هو وجود اتفاق حقيقي بين أطراف العقد، وأن تنفيذه يكون ملزم من طرف السلطات المخولة بذلك.

2- القيمة العادلة

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لفترة طويلة من الزمن كأساس للقياس والتسجيل في الدفاتر المحاسبية في وقت اعتبرت فيه المحاسبة مجرد أداة رقابية، حيث اقتصر دورها على إعداد الحسابات من أجل توفير معلومات تعكس المظهر القانوني لأصول المؤسسة وخصومها، على اعتبار أنا القيم الأصلية تمثل معلومات موضوعية، قابلة للتحقق وسهلة الفهم، فهي تسند إلى واقع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وتقاس بما دفع في مقابلتها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها متجاهلة الزيادات الناتجة عن التضخم وتقلبات الأسعار، هذا الأمر أدى لقصورها في التعبير عن الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة ومتابعة تطور الأسواق المالية، وهو ما سبب تراجع واضح لها لحساب مقياس القيمة العادلة الذي يوفر معلومات تعكس الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة، وتسمح بتقييم أداءها من خلال نظرة قائمة على الحاضر والمستقبل على حساب النضرة التاريخية.

إن استخدام مقياس القيمة العادلة منسجم مع أهداف المعايير المحاسبية الدولية في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الإستثمارية، حيث أن المستثمرين يبحثون دائما على معلومات حديثة وذات قيمة تنبؤية عالية، لذلك فإن القيمة العادلة، وباعتبارها محصلة لأحداث توقعات مختلفة الأعوان الإقتصاديين تحمل قيمة إعلامية أكبر بكثير من التكلفة التاريخية، في هذا السياق أكدت FASB في المعيار SFAS 107 أن المعلومات حول القيمة العادلة للأدوات المالية تهدف لمساعدة مستعملي المعلومات المالية على القيام بتوقعاتهم الخاصة وتأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة، كما أكد في نفس المعيار أن القيمة العادلة هي الطريقة الأكثر ملائمة لتقييم الأدوات المالية لأنها تعطي مستعملي القوائم المالية إمكانية تقدير نتائج استراتيجيات الإستثمار و التمويل التي تتبناها المؤسسة.[1]

وقد ورد تعريف القيمة العادلة في عدة معايير حيث جاء في المعيار IAS 32 المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح والعرض، والمعيار IAS 39 المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استبدال أصل أو سداد خصم به بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة في التعامل في

[1]- بولجنيب عادل، **مرجع سابق**، ص ص: 108 109.

معاملة متكافئة بين الأطراف، أما المعيار IAS 39 المتعلق بتدني قيمة الأصول فعرفها على أنها المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة ورغبة ناقص تكاليف التتخلص، في حين جاء في المعيار IAS 40 المتعلق بالممتلكات المستثمرة أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة االأصل به بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية متكافئة، وقد ورد تعريف أخر في المعيار IAS 26 المتعلق بالمحاسبة والإفصاح من برامج منافع التقاعد، حيث جاء فيه أن القيمة العادلة هي القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة في السوق.

أما بالنسبة للأصول التي تحتفظ بها المؤسسة للمتاجرة فهي تقيم بالقيمة العادلة وهو ما يعتبر منطقيا بالنظر للغرض من هذه الأصول، وكذلك بالنسبة للمشتقات المالية حيث أن معظم هذه العقود ليس لها تكلفة عند إبرامها وبالتالي فإن التكلفة التاريخية غير ملائمة لقياس مدى التعهدات التي تترتب عن هذه العقود والتعبير بشكل ملائم عن الأخطار المرتبطة بها.

أما الخصوم باستثناء المشتقات المالية، فهي تظهر بالتكلفة المطفأة، وهي حالة القروض، ديون الموردين الديون الضريبية والإجتماعية، مؤونات تدني القيمة، ويمكن تقييم الخصوم المالية استثناء بالقيمة العادلة وذلك من أجل ضمان الانسجام في حالة خصم مسند لأصل مالي يكون مقيما بالقيمة العادلة.

المبحث الثالث: عرض وتقييم الدراسات السابقة

تم الاستعانة بعدة دراسات سابقة تناولت موضوع الدراسة وتم تقسيمها إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية، وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الاول: الدراسات العربية السابقة؛

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة؛

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات العربية السابقة

لقد تطرقت عدة دراسات عربية لموضوع دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، ومن بين هذه الدراسات:

دراسة امينة جرمان (2015)، مذكرة ماستر بعنوان " مساهمة الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات في معالجة أثر التضخم"

تهدف هذه الدراسة الى أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية والتعرض إلى محاولات لجنة المعايير المحاسبية في إستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية وذلك من خلال المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرين (IAS29) المتعلق بالتقارير المالية الاقتصادية ذات معدلات التضخم المرتفعة ، وايضا معرفة المحاولات التي قامت بها الجزائر في معالجة هذه الظاهرة .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها أن المعايير المحاسبية الدولية أداة لتنظيم العمل المالي والمحاسبي، وجاءت من أجل التوفيق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية حيث يتم تطبيق هذه المعايير في كافة القطاعات، وجائت نتيجة لابحاث ودراسات قام بها نخبة من خبراء المحاسبة والمراجعة على المستوى العالمي وأيضا أهمية المعلومات المنشورة في التقارير المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية لكافة المستخدمين، وكذلك في تطوير أساليب القياس المحاسبي التقليدي لكي تتلائم مع التغيرات الحاصلة في مستويات الاسعار وضرورة العمل على الجمع بين صفتي الموثوقية والملائمة عند إعداد المعلومات المالية والمحاسبية لتحقيق احتياجاتها بشكل اكبر.

دراسة سلام عادل النصراوي (2017)، مذكرة ماجستير بعنوان: آلية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي IAS/IFR .

تهدف هذه الدراسة إلى عرض ومناقشة مفهوم المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي وبيان أهميتها وخصائصها والمداخل المعتمدة في صياغتها ومناقشة واقع المتغيرات البيئية المحلية وتقييم تأثيرها في صياغة وتطوير القواعد والمعايير المحاسبية المحلية.

ومن أهم النتائج والتوصيات المتحصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في تضييق اشراك القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي والشركات والتجارة الدوليين يؤدي الى تضييق حدود القواعد المحاسبية وتجاهل دور المحاسبة في أخذ فرصتها بالتنمية الإقتصادية على المستويين العام والخاص ، أن تأثير التكنولوجيا تسبب في خلق نمو كبير لمختلف الجوانب المصرفية والمعلوماتية وسرعة نتقالها فضلا عن تحسين أداء النظم المعلوماتية ، ومنها نظام المعلومات المحاسبية في إنتاج معلومة أكبر دقة وإستجابة للتغيرات الحاصلة في بيئة عمل تشهد ديناميكية مستمرة تحديات المنافسة، واعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي في صناعة القواعد المحاسبية المحلية سيجلب للجهات القائمة بذلك الخبرة من خلال الاستفادة من التجارب الدولية فضلا عن وصفها أداة لاستقطاب المستثمرين والممولين وغيرهم، وضرورة المراجعة الدورية للقوانين وضمان ملاءمتها لمتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية للبلد من خلال تشكيل لجنة متخصصة تتألف من اختصاصات متعددة من قانونيين ومحاسبيين مهنيين وأكاديميين وماليين واقتصاديين واداريين تكلف بتطوير التشريعات المتعلقة بميدان المحاسبة ممن لهم الاطلاع و الدراية في البيئة المحلية والدولية.

دراسة رفيق يوسفي (2011)، مذكرة ماجستير بعنوان: النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التدقيق

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية، واستقصاء أراء المهنيين حول جملة من القضايا المتعلقة بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومختلف الإجراءات، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية، واستقصاء أراء المهنيين حول جملة من القضايا المتعلقة بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومختلف الإجراءات والجهود التي تبذلها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في هذا المجال.

ومن أهم النتائج والتوصيات المتحصل عليها في هذه الدراسة: يعتبر النظام المحاسبي المالي نتاج لعملية إصلاح فرضتها التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ويهدف إلى معالجة المشاكل والانتقادات الموجهة للمخطط الوطني المحاسبي وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات والمتعلقة خصوصا بضرورة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية، وضعف استعداد معظم المؤسسات الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي المالي نتيجة لغياب الوعي المحاسبي، فلا زالت أنظمة المعلومات غير كافية لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية ويجب تكثيف المؤتمرات والملتقيات وخاصة الدولية، لتبادل وجهات النضر والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة في انتهاج معايير المحاسبة الدولية.

دراسة علي فاضل دخيل الموسوي (2016)، مذكرة ماجستير بعنوان: " نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ودوره في تقرير أمن المعلومات المالية "

تهدف هذه الدراسة إلى فاعلية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تقرير أمن ووقاية المعلومات المالية في شركة الطيف للتحويل المالي لمكن من خلاله تقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ومدى قدرته على توفير الموثوقية وتعيين الأساليب والخطوات التي يمكن إتباعها للإستجابة بكفاءة لمخاطر أمن المعلومات.

ومن أهم النتائج والتوصيات المتحصل عليها في هذه الدراسة : أنها لا تتوفر على إجراءات محددة لإستعادة النسخ الاحتياطية الخاصة بالبيانات المخزنة عند حصول الحوادث ، كما أن التخزين الإحتياطي يحفظ على قرص صلب ويوضع في شعبة نظم المعلومات وليس بمكان آمن خارج شعبة نظم المعلومات، ولم تحدد مدة الاحتفاظ بتلك النسخ مما قد يتيح للموظفين غير المصرح لهم للوصول إلى تلك البيانات ، كما أن فريق نظم المعلومات لا يمتلك خطة طوارئ يعالج من خلالها المشاكل التي قد تحصل في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ، كما أنه لايمتلك خطة إسترداد البيانات في حالة وقوع الحوادث ، وهذا يعكس التّأثير السلبي على الموقف المالي في الشركة وسمعتها. حيث تساعد في دعم ايصال بين أعضاء فريق نظم المعلومات وإتباع إدارة الشركة سياسة واضحة للفصل بين الواجبات، وإبلاغ كل موظف بمسؤوليته، كما يتطلب تحديد مسؤوليات على وفق المؤهلات العلمية التخصصية والخبرة التي يتمتع بها الموظفون.

دراسة عباسي عصام (2012)، مذكرة ماستر بعنوان: تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات"

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على جودة المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة والإطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية، ومحاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاد القرارات المتعلقة بها.

ومن أهم النتائج والتوصيات المتحصل عليها في هذه الدراسة أن القوائم المالية تنتج عن طريق إدماج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري، كي يسمح النظام المحاسبي المالي بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية. ولابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وضياع القرارات واتخاذ أسلوب القياس المقارن كعملية مستثمرة تقوم بها المؤسسات لكي تتمكن من تحسين أدائها.

دراسة نور الهدى قراري (2015)، مذكرة ماستر بعنوان: دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المالية

تهدف هذه الدراسة الى تبيان أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي، وتبيان التغيرات المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي.

ومن أهم النتائج والتوصيات المتحصل عليها في الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات ساعدة وظيفة التدقيق الداخلي فب عدة جوانب منها السرعة والدقة في الأداء، فبفضل تكنولوجيا المعلومات أصبحت نسبة الخطاء تقريبا غير واردة وأظهرت الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات لديها أثر إيجابي على وظيفة التدقيق الداخلي الأمر الذي يشير إلى أهميتها بالنسبة للمؤسسة، وأبضا على المؤسسات التكفل بتطوير موارد تكنولوجيا المعلومات التي تتوفر عليها وتشجيع المدققين الداخليين على الالتحاق بالدورات المتخصصة ورفع درجة تأهيلهم ومهاراتهم من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة

لقد تطرقت عدة دراسات أجنبية لموضوع دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، ومن بين هذه الدراسات:

دراسة (Barodia & saxena, 2015)، مقال علمي بعنوان: دراسة معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الهندسية. A study of international accounting standard and indian accounting standard

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الهندسية وفهم إجراءات إصدار هذه المعايير، وضرورة إجراء دراسات حول موضوع التوافق المحاسبي بعد أن لقت ifrs قبولا وانتشار واسعا، ويذكر الباحثان أن المعايير قائمة على أساس المبادئ يمكنها من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ومن أهم النتائج والتوصيات المتحصل عليها في الدراسة أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ifrs تركز على جودة وموثوقية وملائمة المعلومات ذات العلاقة وإيصالها الى المستخدمين في كافة أنحاء العالم. أن توافق المعايير المحاسبية على المستوى الدولي ضرورية لإنشاء وتطوير اقتصاد عالمي، التوافق يؤدي الى عرض عادل وصادق للكشوفات المالية التي يمكن أن تكون في متناول جميع المستخدمين بسهولة، ال ifrs توفر توجيهات تفصيلية في طياتها حول عرض الكشوفات المالية.

دراسة (Joseph , 2013), أطروحة دكتوراه بعنوان: المحاسبة الأمريكية المقبولة عموما للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

As analyses on the avantages and disadvantages of US generally accepted accounting principle (GAAP) converging to international financial reporting standard IFRS.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما u/s gaap ومستوى التقارب بينها وبين المعايير الدولية للإبلاغ المالي ifrs، إذ يهدف هذا التقارب الى تحسين جودة التقارير المالية وتصميم معايير محاسبة عالمية لتحقيق أطر محاسبية عامة تنسجم مع إطار عولمة الأعمال، وافترض الباحث أن جهود التوافق بين نوعين من المعايير هي أفضل السبل للوصول الى معايير محاسبية عالمية تحقق التوافق والتجانس المحاسبي.

ومن أهم النتائج والتوصيات المتحصل عليها في الدراسة أن مشاريع التوافق تحضي باتفاق عينة الدراسة إلا أن من مزاياها المتوقعة تبقى في أطرها الأكاديمية.

دراسة (Sawani , 2009)، أطروحة دكتوراه بعنوان: البيئة المحاسبية المتغيرة: معايير المحاسبة الولية وتطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية

"**The changing accounting environmet: international accounting standards and US implementation**"

تهدف هذه الدراسة الى بيان أهمية معايير المحاسبة الدولية بعد أن وصلت ذروتها في الوقت الحالي من الأهمية في البيئة الاقتصادية والتجارية، ويأتي هذا مع إقرار هذا الموضوع من قبل الحكومات وواضعي السياسات وخصوصا الاتحاد الأوروبي عند إصداره قرار يلزم الشركات المدرجة في الأسواق المالية بإعداد كشوفاتها المالية وغقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ifrs ابتداء من كانون الثاني لعام 2005م وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية عدما صوتت لجنة الأوراق المالية sec بالطلب من الشركات العامة استخدام hfrs مطلع عام 2014 م،

وبالرغم من الفوائد الكبيرة من تنفيذ وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلا أنه لا تزال هناك العديد من العوامل المؤثرة في تطوير التنظيم (القواعد) المحاسبي تتمثل بالقيم الاجتماعية والثقافية فضلا عن النظم السياسية والقانونية، والأنشطة التجارية والاقتصادية وأسواق رأس المال، وأشكال الملكية، وإجراءات وضع المعايير، والجهود التعاونية من قبل الدول، هذه العوامل إذا فهمت بشكل صحيح يمكن أن تقتضي على تحديات تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ومن أهم النتائج والتوصيات المتحصل عليها في الدراسة أن المبادئ المحاسبية الأمريكية البارزة والأكثر استخداما، فضلا عن ذلك إذا أدى مشروع التقريب لاتفاق مستقبلي بين هذه المجموعتين من المعايير سوف تستند التقارير المالية العالمية على مجموعة واحدة من المعايير وبالتالي سوف يتحقق الهدف النهائي المتمثل بالتقارير المالية.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تؤكد الدراسات السابقة أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية ومعرفة المجالات التي قامت بها التوفيق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية، وأيضا على توحيد التقارير المالية والمحاسبية وتجعلها منسقة مع الكثير من الدول وأهمية الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية حيث يتم تطبيقها على كافة القطاعات وأهمية المعلومات المنشورة في التقارير المالية المعدة

لكافة المستخدمين وعرض مفهوم معايير المحاسبة الدولية وأهميتها وخصائصها ومدى قدرتها على توفير الموثوقية وتعيين الأساليب والخطوات التي يمكن إتباعها، والجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فبما يخص القوائم المالية وضرورة العمل على الجمع بين الموثوقية والملائمة عند إعداد المعلومات المالية والمحاسبية لتحقيق إحتياجاتها بشكل أكبر، وهنا من إختار فرع معين لدراسة العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومات المالية، لكن معظم الدراسات إتفقت على نفس النتائج.

أما هذه الدراسة في (شركة الإسمنت _تبسة_) التي شملت فروع متعددة كفرع المالية والمحاسبية وركزت على الدور المهم الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية وتأثيرها على جودة المعلومات المالية والعلاقة بينها، حيث أظهرت هذه الدراسة أن معايير المحاسبة الدولية أداة لتنظيم العمل المالي وأن لها تأثير على جودة المعلومات المالية.

خلاصة الفصل

إن التحولات التي عرفتها المعاملات الاقتصادية والمالية في الأوانة الأخيرة أدت لتراجع الإستراتيجيات لتوحيد الوطنية أمام محاولات تحقيق توافق محاسبي دولي، هذه المحاولات تجسدت في وضع مجموعة من المعايير التي تضبط الممارسة المحاسبية من أجل ضمان التجانس في القوائم المالية. ولقد مثلت معايير المحاسبة الدولية ثورة من المفاهيم والأهداف مما أدى إلى التعرف على معايير محاسبية دولية ومدى مساهمتها في تحسين جودة المعلومات المالية، وحسب معايير المحاسبة الدولية من الضروري أن يتم عرض القوائم المالية بشكل عادل وأن يتم الإفصاح بما يحقق ملائمة المعلومات وكفايتها لأنه يعتبر في غاية الأهمية لخدمة جميع الفيئات المهتمة بالمعلومات المالية عند إتخاذ قرارتها وتوفير معلومات قابلة للفهم والمقارنة وذات مصداقية يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ قرارات إستثمار وغيرها من القرارات.

إلى أن توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو خدمة المستثمرين في الأسواق المالية إنعكس على خصائص ومميزات هذه المعايير لأنها لن تعتمد بشكل كبير على مبدأ التحفظ وأعتبرت أن تطبيقه قد يؤدي إلى معلومات مظللة بخصوص المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها.

الفصل الثاني

مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية لدى مؤسسة الإسمنت –تبسة–

تمهيد:

من أجل إثراء الدراسة وتقديم صورة صحيحة وواضحة عن الموضوع توجب القيام بدراسة تطبيقية، وقد وقع الإختيار من شركة الإسمنت – تبسة – وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية على مستوى المؤسسة، وستكون محاولة تجسيد ما تم دراسته نظريا من خلال معرفة أهم التغيرات على مستوى المؤسسة، والإجابات على تساؤلات الدراسة وإختبار فروضها من خلال الإجابة على مشكلة الدراسة.

وسيتم التطرق إلى تعريف بالمؤسسة محل الدراسة والتعريف بأهدافها وأهميتها إضافة شرح هيكلها التنظيمي، كما تم توضيح مختلف مراحل إعداد الإستبيان وكيفية إختيار مجتمع الدراسة بالإضافة إلى عرض وتحليل إجابات أفرادها، وفي الأخير يتم إختبار فرضيات الدراسة للتوصل إلى نتائج التي يمكن الخروج بها من هذا البحث وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: التحضير للدراسة الميدانية وتنفيذها؛**
- **المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.**

المبحث الأول: التحضير للدراسة الميدانية وتنفيذها

تعتبر مؤسسة الإسمنت من المؤسسات العمومية الاقتصادية متفرعة عن مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشرق والغرب، وتعمل على إنتاج منتج بالمواصفات الدولية، سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمؤسسة الإسمنت –تبسة–وعرض كيفية تنظيمها والهيئات التي تشرف على تسييرها، والتطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، ودوافع ومبررات اختيار مؤسسة الإسمنت محلا للدراسة، وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى:

- **المطلب الأول:** تقديم مؤسسة الإسمنت –تبسة –ومجال أنشطتها وأهدافها؛
- **المطلب الثاني:** الإطار المنهجي للدراسة الميدانية؛
- **المطلب الثالث:** دوافع ومبررات اختبار مؤسسة الإسمنت –تبسة –محلا للدراسة.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت –تبسة –ومجال أنشطتها وأهدافها

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى التعريف بمؤسسة الإسمنت –تبسة– وهيكلها التنظيمي ومجال أنشطتها وأهدافها تتمثل في الأتي:

أولا: التعريف بالمؤسسة

مؤسسة الاسمنت –تبسة–هي مؤسسة عمومية إقتصادية متفرعة عن مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشرق والغرب، تأسست بتاريخ 29 نوفمبر 1993 تحت اسم مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشرق (مصنع الماء الابيض) ثم انفصلت عن هذه الأخيرة لتصبح مؤسسة قائمة بذاتها برأس مالي إجتماعي مقدر ب 800.000.000 دج ينقسم إلى 800 سهم كل منه 100.000 دج وكانت المساهمات من رأس المال الاجتماعي الإبتدائي 200.000.00 دج على النحو التالي[1]:

- ERCE مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشرق ب: 1200 سهم أي بنسبة 60%؛
- ERCD مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للغرب ب: 400 سهم أي بنسبة 20%؛
- ERDE مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشلف ب: 400 سهم أي بنسبة 20%.

بينما الباقي كان على شكل قرض من BED البنك الخارجي الجزائري

[1] – شركة الإسمنت، تبسة، مصلحة الموارد البشرية.

للإشارة فإن مشروع إنجاز هذه المؤسسة هو أحد برامج المخطط الرباعي الرابع (80/67) للتنمية والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1985 وذلك تحت إشراف المؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء.

– التعريف بالمصنع

يقع مصنع الاسمنت –تبسة–بدائرة الماء الأبيض يشغل مساحة 32 هكتار، حيث يتكون من سلسلة إنتاجية قدرها 525 ألف طن يوميا من الاسمنت والمصنع مجهز بتكنولوجيا حديثة، ومعدات ونظم المراقبة، التشغيل، الصيانة، التسيير، ومجهز بحاسوب يوفر قيادة أوتوماتيكية، كما يتوفر على تجهيزات إنتاج موزعة ومتسلسلة ومتماشية وفقا للطبيعة الإنتاجية.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن مدة إنجاز المصنع هي حوالي 67 شهرا أي خمس سنوات و7 أشهر من يوم البناء 1990/02/25 إلى غاية 1995/02/11 تاريخ نهاية الأشغال.

وكانت انطلاقة المشروع كالتالي:[1]

– 1994/01/11 تاريخ إشعال الفرن؛

– 1994/10/16 تاريخ الحصول على مادة السمن لأول مرة؛

– 1995/03/12 تاريخ توزيع أول كمية من مادة الاسمنت.

ثانيا: الشركات التقنية المشاركة في إنشاء هذا المصنع

وقد ساهم في إنشاء هذا المصنع المؤسسات التالية:

– FLS هي شركة متعددة الجنسيات دانماركية، إسبانية، قامت بدراسة تقنية لإنجاز كذا تموينه بالسلع والمعدات اللازمة، إضافة إلى عملية الإشراف على تركيب وتسيير الأجهزة الميكانيكية والكهربائية؛

– MGC هي مؤسسة فرنسية تكلفة بالتركيب الكهربائي؛

– COSIDER هي مؤسسة جزائرية تكفلت بأداء كل الأشغال الهندسة المعمارية؛

– BATIMETAL والتي تكفلت بتركيب الهياكل المعدنية من مستودعات وورشات الميكانيك؛

– SONELGAZ والتي تكفلت بتزويد المصنع بالغاز الطبيعي والكهرباء حيث أن الغاز الطبيعي يمول عن طريق الخط الجزائري الإيطالي؛

– ETURAT والتي تكفلت بعملية التزويد بالماء بقوة ضخ 16 لتر على الثانية.

[1] – شركة الإسمنت، تبسة، مصلحة الموارد البشرية.

ثالثا: أهمية المؤسسة

كما تبرز أهميتها في أن صناعة الاسمنت محليا تحد من تدفق العملة الصعبة التي تخصص لتغطيت الطلب على هذه المادة، حيث وصل الجزء المستورد منها سنة 1985 إلى 8.5 مليون طن، بينما كان الإنتاج الوطني 6 مليون طن بنسبة 45% وتبقى 55% منها مستوردة، أما سنة 1995 أعطى الإنتاج الوطني نسبة 90% وبقيت فقط 10% منها مستوردة ومن نستنتج أن إنتاج مصنع الاسمنت الماء الأبيض أصبح قادرا على تغطية الطلب بالإنتاج المحلي، بالإضافة إلى إنه يساهم بشكل كبير على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل.

رابعا: أهداف المؤسسة

تتمثل أهداف الشركة كما جاء في الوثائق القانونية ما يلي: إن شركة الاسمنت تبسة تهدف إلى إنتاج، نقل وتسويق وممارسة جميع النشاطات الخاصة بمادة الاسمنت ومواد البناء في الوطن وخارجة وسائر العمليات المالية والعقارية وغير العقارية الخاصة والمرتبطة ارتباطا مباشرا وغير مباشر بمادة الاسمنت إلى جانب ذلك هناك أهداف أخرى ظاهرة وضمنية تتمثل فيما يلي: [1]

– تدعيم المجهود الوطني في مجال التشغيل؛
– تصحيح إنحرافات المجهودات التنموية من حيث إعادة التوازن الجهوي في المجال الاقتصادي؛
– إنتاج منتج بالمواصفات الدولية يسمح بالمنافسة.

خامسا: إمكانية المؤسسة

1–الإمكانيات المادية ونجملها كالآتي

حيازة الشركة على ثلاثة مقالع: مقلع الحجر الكلسي ويحتوي على ماقيمته 90 مليون طن من مادة الكلس، المقلع الطيني ويحتوي كاحتياطي على 33200 طن من الطين، مفلع الرمل ويحتوي على 9 ملايين طن كاحتياطي وتعتبر هذه المقالع المصادر الأولية لصناعة الاسمنت بالإضافة إلى:

– مادة الجبس وتستخرج من وحدة بئر العاتر؛
– الحديد الخام من وحدة منجم بوخضرة.

[1]– شركة الإسمنت، تبسة، مصلحة الموارد البشرية.

سادسا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

لمؤسسة اسمنت تبسة كغيرها من المؤسسات الاقتصادية هيكلا تنظيميا يعمل على تقسيم الوظائف والمهام الموكلة لكل قسم من أقسامه، حيث أن الهيكل التنظيمي داخل المؤسسة يحدد بدقة العلاقة اللإدارية والوظيفية بين الأقسام والشكل الموالي يوضح ذلك:

لشكل (01) الهيكل التنظيمي لشركت إسمنت تبسة – الماء الأبيض –

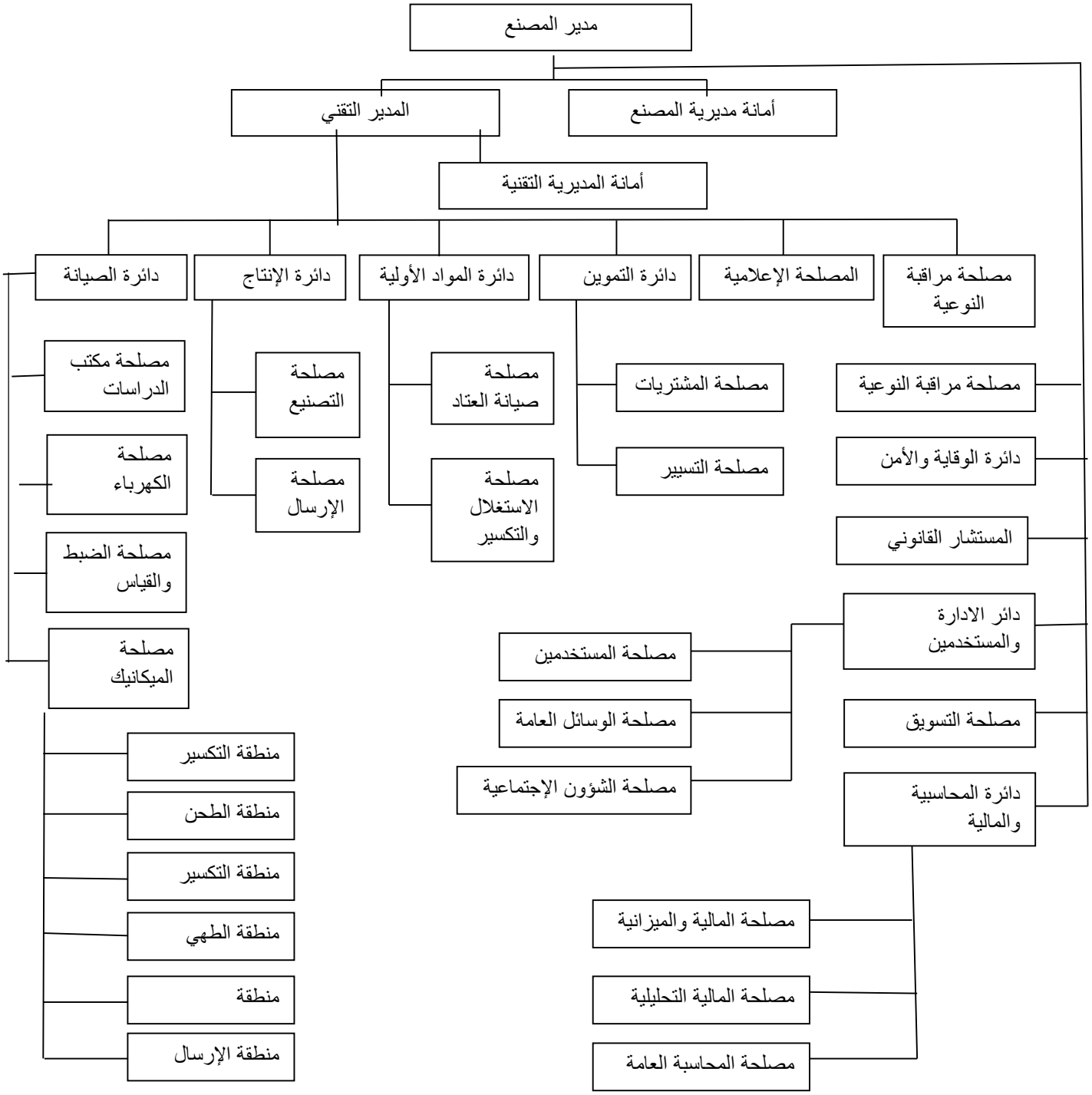

المصدر: إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف شركة الإسمنت –تبسة–.

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت -تيسة- من الآتي:

– مدير المصنع: وهو رئيس مديرية المصنع حيث يشرف على مختلف الأقسام والمصالح في المصنع، من بين وظائف هذا القسم، تنظيم، تطوير، مراقبة سير العمليات، وهي تابعة مباشرة للمدير العام؛

– المدير التقني: يرأس هذا المسؤول مصلحة مراقبة الفرعية، المصلحة الإعلامية، دائرة التموين، دائرة المواد الأولية، دائرة التجسيد الفعلي للمخطط السنوي للإنتاج ... الخ؛

– دائرة الصيانة: وتتفرع إلى الكثير من المصالح كما هو موضح في الشكل السابق، مثل مصلحة مكتب الدراسات، مصلحة الكهرباء، مصلحة الضبط والقياس ... الخ، وتعمل هذه المصالح فيما بينها لضمان صيانة العتاد وكل التجهيزات في المؤسسة؛

– دائرة الإدارة والمستخدمين: ولها 3 أقسام هي: مصلحة المستخدمين، مصلحة الوسائل العامة، مصلحة الشؤون الإجتماعية، وتعني هذه الدائرة بتسيير الملفات الإدارية الخاصة بالعمال منذ التوظيف إلى مابعد التقاعد، تحضير ودفع الرواتتب والأجور الشهرية، وتسيير العطل السنوية الاستثنائية، استقبال طلبات التوظيف.... الخ،

– دائرة المحاسبة والمالية: وتنقسم إلى 3 مصالح هي: مصلحة المالية والميزانية، مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة المحاسبة العامة،

– لكن ما تجدر الإشارة إليه هو عدم ظهور قسم التدقيق الداخلي بشكل واضح في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وذلك لأن مشروع إدراجه ضمن هذا الأخير لازال قرارا لم يصادق عليه يعد.

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من أجل الوصول إلى معرفة مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة – تم توزيع إستبيان على عينة من الموظفين في المؤسسة يحتوي على مجموعة من أسئلة وذلك لتحديد بعض المفاهيم وإبراز دلالات تفيد الدراسة وتوضيح الرؤية حول تطبيق المعايير المحاسبية في هذه المؤسسة.

أولا: اختبار الاستبيان

من أجل الوصول إلى تقييم موضوعي تم إعداد هذا الاستبيان وذلك لأخذ انطباعات الموظفين الإداريين حول تطبيقات المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسة، ولتبيين مدى دقة أداة البحث وكذلك

مدى صلاحية الاستبيان فإنه من الضروري اختبار هذا الأخير، إذ يعتمد هذا الاستبيان على مؤشرين هما: الصدق والثبات.

1- صدق أداة الإستبيان

يقصد بصدق الإستبيان مدى قدرة الاستبيان على تحقيق الهدف الموضوع لأجله، حيث تم حساب معامل ارتباط "Pearson corrélation" بين كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه، وبالدرجة الكلية للاستمارة.

الجدول رقم (02): معامل الارتباط بيرسون بين كل محور وآخر

المحاور	المحور الأول	المحور الثاني
معامل ارتباط بيرسون للمحور الأول	1	0.666
معامل ارتباط بيرسون للمحور الثاني	0.666	1

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج spss.

بتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الإرتباط بيرسون بين كل محور وآخر موجبه ودلالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل، مما يشير أن هناك ارتباط إيجابي بين محوري الدراسة.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبيان مدى دقة وتوافق نتائجه، أي أنه ما إذا تم تطبيق الاستبيان أكثر من مرة على نفس المجموعة، وفي نفس الظروف لكن في أوقات مختلفة، يمكننا الحصول على نفس النتائج أو على الأقل نتائج متقاربة، وبالتالي في هذه الحالة يمكن اعتبار أن الاستبيان ثابت.

حيث تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل " الفا كرونباخ " ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): اختبار الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات (قيمة الفا)
المحور الأول: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	21	0.893
المحور الثاني: جودة المعلومات المالية	09	0.906
كامل الاستمارة	30	0.903

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج spss.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة في كل محاور الاستبيان حيث بلغت 0.983 في المحورالأول، و0.906 في المحور الثاني، كذلك فإن قيمة الفا كرونباخ لجميع عبارات

الاستبيان كانت 0.903، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن الإستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات والمصداقية، ويمكن الإعتماد علبها في التحليل.

ثالثا: أداة الدراسة

لكل بحث علمي إطاره المنهجي الذي من خلاله يقوم الباحث بحصر جوانب البحث في مجموعة من المراحل للتسهيل، تتبع هذه الدراسة لعرض النتائج والتحليلات اللازمة والإجابة عن مختلف التساؤلات في هذه الدراسة والتحقق من الفرضيات المقدمة، حيث اشتملت الدراسة على عدد من الموظفين في مؤسسة –الإسمنت–من مختلف الأقسام الموجودة بها، وذلك في الفترة الممتدة من 20 مارس إلى 25 أفريل 2019.

أ- عينة الدراسة

شملت الدراسة عدد من الموظفين في مؤسسة –الإسمنت–والأقسام الموجودة فيها حيث تركزت هذه الدراسة أساسا على الفئات من الموظفين الذين هم أكثر استخداما لهذه المعايير داخل المؤسسة حيث أخذنا منهم عينة تتكون من 30 موظف.

تم اختيارهم بصفة عشوائية حيث أننا لم نحدد الأفراد بحد ذاتهم ولكن اكتفينا بكونهم يستعملون هذه المعايير، واشتملت العينة المأخوذة معظم الأقسام هذا حتى تكون العينة ممثلة أكثر لمجتمع الدرسة، حيث قمنا بتوزيعه يوم 05 –03–2019 وتم استرجاعه يوم 30–05–2019.

الجدول رقم (04): عينة الدراسة لمؤسسة الإسمنت – تبسة –

عدد أفراد العينات	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الغير صالحة	عدد الاستبيانات الصالحة
30	30	29	01	29

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج spss.

ب- تصميم الإستبيان

صممنا استبيانا لجميع البيانات اللازمة لفحص فرضيات الدراسة الحالية، يتكون من 30 سؤالا متنوعا (أنظر الملحق رقم 2)، حيث يقيس الأبعاد الرئيسية والفرعية للبحث، هذا ويشتمل كل المجالات التي تضمنتها الدراسة، وصغناه على شكل عدد من الفقرات (الأسئلة) الكافية لقياس كل مجال من هذه المجالات، وركزنا في اختيارنا لهذه الأسئلة على أن تكون:

– واضحة من حيث الصياغة وخالية من الحشو اللغوي؛

– سهلة الإجابات وبعيد عن أي غموض فب فهم الأسئلة؛

– ملائمة للبعد الذي وضعت فيه؛

– شاملة للمجال الذي تنتمي إليه.

حيث قيست درجات الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدريج خماسي فقط، والذي يتراوح من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
عدد النقاط	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبين.

تم تصميم الاستبيان المكون من قسمين، قسم يحتوي على الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، والقسم الثاني يحتوي على البيانات الأساسية وهو بدوره مقسم الى محورين، المحور الأول يحتوي على ثلاثة محاور فرعية وفيما يخص المحور الثاني فهو غير مقسم، حيث قمنا بوضع مجموعة من الأسئلة سهلة وواضحة وذلك لسببين رئيسيين هما:

– لتفادي ضجر وملل المستجوبين الناتج عن قراءة الأسئلة المطولة، وكذلك في الرد عليها فالأسئلة المطولة والمفتوحة عادة ما تتطلب تفكير أكثر من الأسئلة التي تحدد إجابتها مسبقا؛

– تسهيل عملية الإجابة وتفادي أي غموض في فهم الأسئلة وذلك لتحقيق أكبر استجابة من طرف الموظفين؛

كما تم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى (5–4 = 1) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4 /5 = 0.80) وبعد ذلك تم إضافة القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي

عدد أفراد العينات	طول الخلية	الدرجة	الدلالة
الفئة الاولى	من 1 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	منخفض جدا
الفئة الثانية	من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	منخفض
الفئة الثالثة	من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد	متوسط
الفئة الرابعة	من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	مرتفع
الفئة الخامسة	من 4.20 إلى أقل من 5	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبين.

هدفت الدراسة إلى تحليل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المالية داخل مؤسسة – الإسمنت –، فبعد استرجاع الاستبيان تمت مراجعته للتأكد من صحة بياناته ومن ثم الشروع في تحليله وذلك بالإعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الأسئلة الموضوعة تم التعرف على مميزات أفراد العينة المدروسة (الجنس، السن، الوظيفة، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة) بالنسبة لمؤسسة – الإسمنت –.

أ– توزيع أفراد العينة من حيث الجنس:

الجدول رقم (07): توزيع أافراد العينة من حيث الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	18	62.1
أنثى	11	37.9
المجموع	**29**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج spss.

الشكل رقم (02): نسبة توزيع أافراد العينة من حيث الجنس

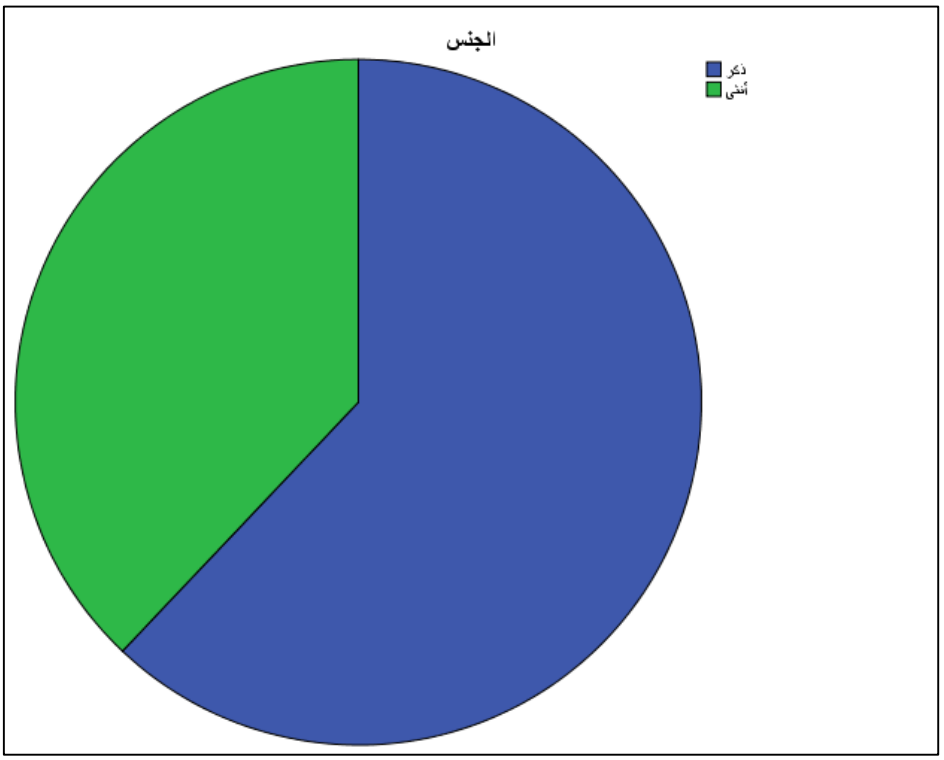

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج spss.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن أفراد العينة المدروسة للذكور بلغت 62.1 بالمئة وهي أكبر من نسبة الإناث التي هي 37.9 بالمئة.

1- توزيع أفراد العينة حسب العمر

يتوزع أفراد العينة حسب السن على الفئات التالية:

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب العمر

السن	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	11	37.9
من 30 إلى 50 سنة	15	51.7
أكثر من 50 سنة	3	10.3
المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على نتائج spss.

الشكل رقم (03): نسبة توزيع أفراد العينة حسب العمر

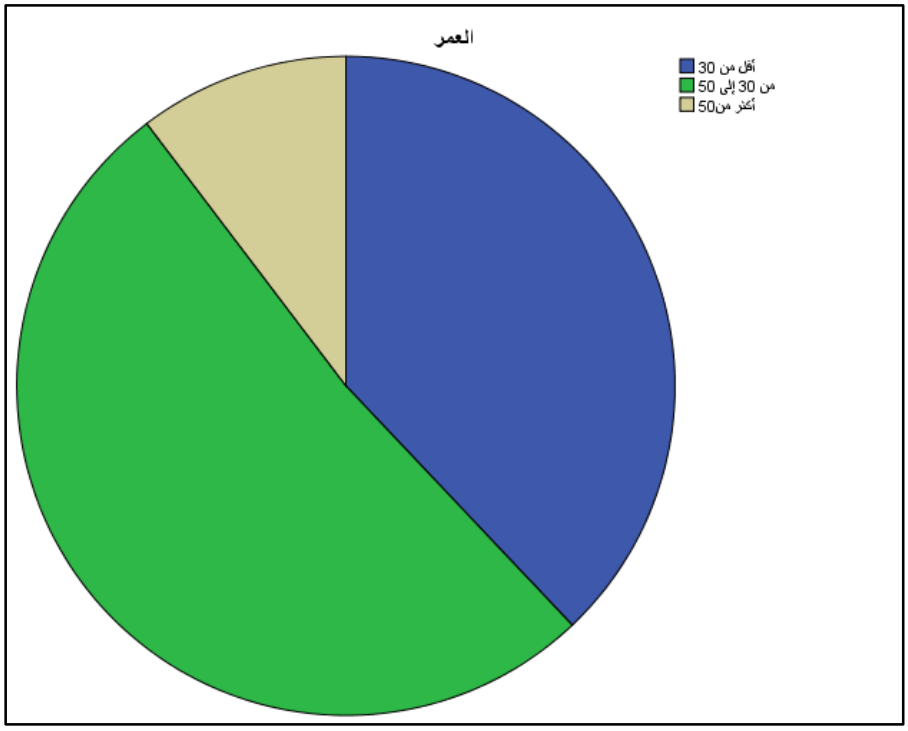

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج spss.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الطاقة البشرية الغالبة على المؤسسة هي الفئة التي أعمارهم من 30 إلى 50 سنة بنسبة 51.7 بالمئة من حجم العينة، في حين شكلت الفئة الأقل من 30 سنة نسبة 37.9 بالمئة، ثم تليها نسبة 10.3 بالمئة التي تمثل الفئة الأكثر من 50 سنة.

2- المستوى الدراسي

يتوزع أفراد العينة من حيث المستوى كالتالي:

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المستويات	التكرار	النسبة %
ثانوي	7	24,1
ليسانس	14	48,3
ماستر	5	17,2
ماجستير	1	3,4
شهادة أخرى	2	6,9
المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على نتائج spss.

الشكل رقم (04): نسبة توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

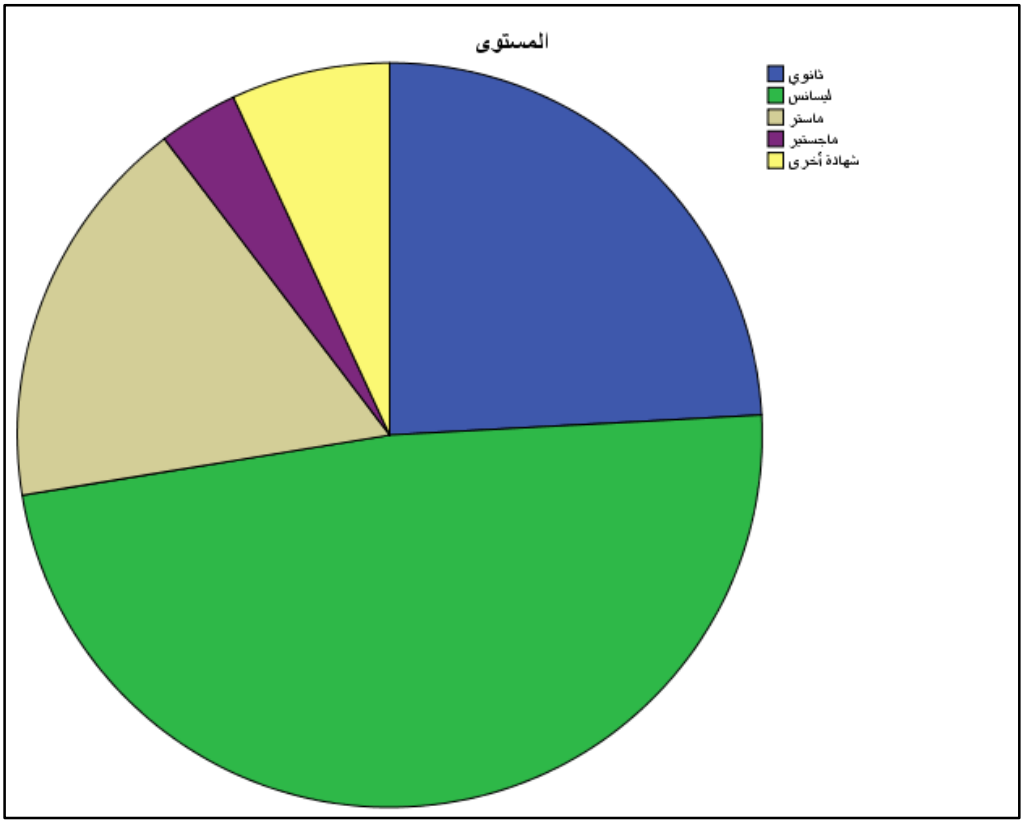

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج spss.

من خلال الجدول والشكل أعلاه فإن فئة الموظفين المتحصلين على شهادة ليسانس هي الفئة الأكبر لعينة الدراسة حيث مثلت نسبة 48.3 بالمئة، أي أن الموظفين ذو مستوى دراسي جيد، ثم تليها نسبة الموظفين ذو مستوى ثانوي المتمثلة في 24.1 بالمئة، ثم تليها نسبة حاملي شهادة الماستر المتمثلة

في 17.2 بالمئة، أما نسبة الموضفين الحاصلين على شهادات أخرى فتمثل 6.9 بالمئة، وما نسبته 3.4 بالمئة كانت لفئة حملي شهادة الماجستير.

4- سنوات الخبرة

تتوزع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة كما يلي:

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	**9**	**31,0**
من 6 إلى 10 سنوات	**7**	**24,1**
من 11 إلى 15 سنة	**6**	**20,7**
أكثر من 16 سنة	**7**	**24,1**
المجموع	**29**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج spss.

الشكل رقم (05): نسبة توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

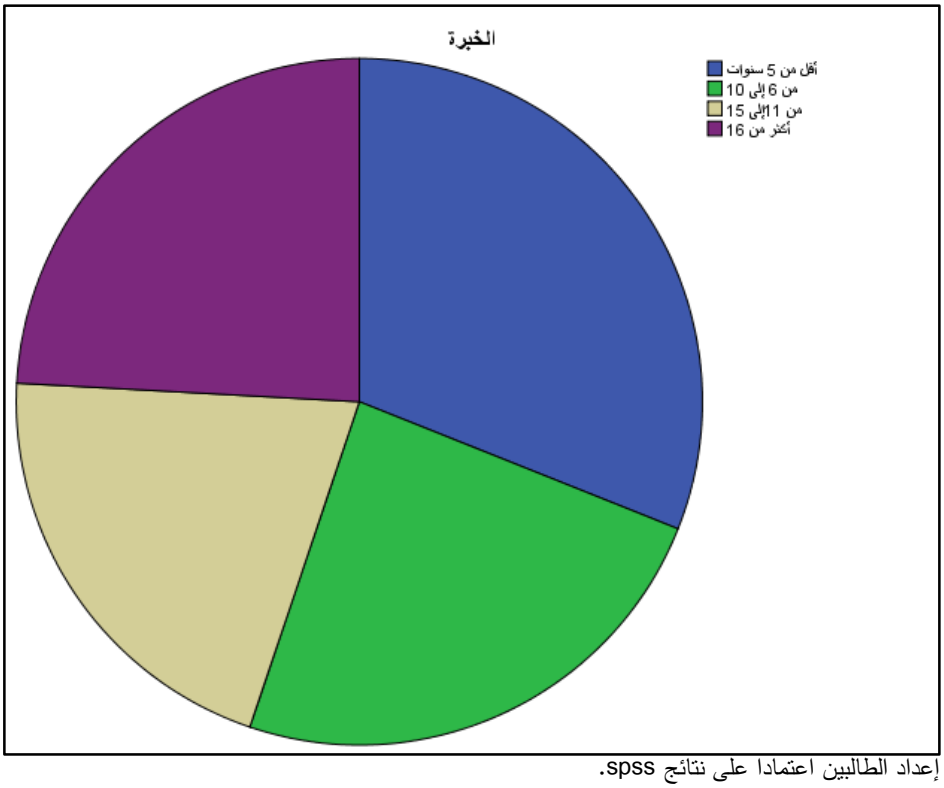

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج spss.

بالنسبة لسنوات الخبرة فإنه حسب الجدول والشكل أعلاه النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة المتمثلة في 31 بالمئة كانت للأفراد الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات باعتبار أن معظم أفراد العينة من فئة الشباب، وفي حين أن ما نسبته 24.1 بالمئة كانت لأفراد العينتين الذين لهم الخبرة من 6 إلى 10

سنوات والأفراد الذين لهم الخبرة أكثر من 16 سنة، أما النسبة الأقل فقد كانت من 11 إلى 15 سنة، حيث نلاحظ أن سنوات الخبرة في عينة الدراسة جيدة للوصول إلى الإجابات الدقيقة للإستبيان.

المطلب الثالث: دوافع ومبررات اختبار مؤسسة الإسمنت -تبسة -

إن الأساس الذي قامت عليه دراسة الموضوع يتمحور أساسا في ترجمة الأطر النظرية التي تتضمن بماهية المتغيرات إلى واقع تطبيقي، من خلال تجسيد أسلوب دراسة الحالة كما تعتمده جل الدراسات الخاصة بالميادين المادية والاقتصادية، لمعرفة واقع تأثير تلك المتغيرات من خلال إعتماد المؤسسة كعينة للدراسة لها مميزاتها بما تتوافق مع طبيعة المتغيرات المدروسة، حيث إرتئ الطلبة إستنادا إلى جملة من الدوافع والمبررات الموضوعية لاختيار مؤسسة الاسمنت –تبسة– لتكون محلا للدراسة، بما يتضمن إمكانية الاجابة عن الاشكالية لمطروحة وإثبات مدى صحة الفرضيات المطروحة والعمل على التأكيد علها، حيث سيتم التطرق إلى جملة من المبررات والدوافع من خلال متن هذا المطلب كمحور تمهيدي وضروري، لإمكانية مناقشة وتحليل الأطر التطبيقية والتأكيد على دقة اختيار العينة لتكون معبرة وقابلة للتعميم، من خلال إمكانية تعميم نتائج وتوصيات هذه الدراسة على المؤسسات ذات الحجم والمشابعة.

أولا: مبرر موقع متغيرات الدراسة واستخدامها في المؤسسة

يحمل هذا المحور التأكيد على اهم مبرر أدى بالطالب إلى اختيار مؤسسة اسمنت –تبسة– لتكون محلا للدراسة من خلال فحص أهم المستندات الادارية والمالية للمؤسسة المتمثل في المعلومات المالية السنوية ومدى جودتها والتي تحمل جملة من المعطيات الإفصاحية الشفافة، من خلال على معايير الإبلاغ المالي عن واقع أداء المؤسسة خلال السنة المالية بما يفسر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بناء تلك المعلومات المالية، حيث يفسر العديد من الدلالات التحليلية والاستثمارية وعلى مؤشرات الأداء المالي بأن المعلومات المالية تتميز بخاصية الجودة والملائمة، يتم ذلك بترجمة ما تعلق بالأداة والأنشطة خلال تلك السنة في شكل منشور ولوائح، فمن خلال التفحص وكما هو معمول به دوليا نجد بأن أحد متطلبات الجودة هي تفعيل نطاقات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بإعداد القوائم المالية، وعلى هذا الأساس فإن إمكانية بناء فرضيات فعالية دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية ممكن تطبيقها في المؤسسة.

مما أتاح للطالبان ضرورة إعتماد مؤسسة اسمنت –تبسة–واستثناء غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، والشكل أدناه يوضح موقع المتغير المستقل للدراسة من المتغير التابع في مؤسسة اسمنت –تبسة–.

الجدول رقم (11): مدى استخدامات متغيرات الدراسة في مؤسسة الإسمنت

استخدامات متغيرات الدراسة في المؤسسة	
تطبيق معايير المحاسبة الدولية ←———	البناء والتحليل، الاعتماد.
جودة المعلومات المالية ←———	حصيلة الأنشطة للسنة المالية وخدمة الأهداف.

المصدر: إعداد الطالبان، بالاعتماد على فحص متغيرات الدراسة في مؤسسة الاسمنت تبسة

يستخلص من الشكل أعلاه بأن جودة المعلومات المالية تمثل أحد الركائز والمحاور المهمة في خدمة أهداف المؤسسة بما تتيحه من ترجمة وحصيلة لأنشطة السنة المالية للمؤسسة عينة الدراسة، من خلال كونه أداة داعمة وأحد أوجه البدائل المتاحة للإدارة في التحليل وبناء واتخاذ القرارات، وذلك استنادا لتطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال البناء والتحليل والاعتماد، وهذا العامل من أبرز الدوافع التي أدت بالطلبة لاختيار وتبني مؤسسة الاسمنت –تبسة– كعينة للدراسة التطبيقية لمحاولة الاجابة عن الفرضيات المجسدة لأثر المتغيرات. بالإضافة إلى المبررات الاتية:

– وجود الأداة الوظيفة المستهدفة (وجود المعلومات المالية) ضمن أهداف المؤسسةّ؛

– توفر برامج للجودة لدى الادارة المالية للمؤسسة واستخدامها لبعض معايير المحاسبة الدولية؛

– عمل مجلس الإدارة في ضوء جودة المعلومات المالية فيما يخص الاستعانة بمحتوياته في بناء واتخاذ القرارات سواء الإستراتيجية من نواحي الاستثمارات، أو فيما يخص جوانب التسيير المالي والإداري؛

– التصوير المبدئي بعد فحص جملة من التقارير المالية السنوية لمؤسسة الاسمنت تبسة التي تدل على مدى الإستعانة بمبادئ ونطاق معايير المحاسبة الدولية التي تضمن الجودة وتحسين وترشيد القرارات.

ثانيا: دوافع إختيار مؤسسة الاسمنت تبسة كعينة للدراسة

سيتم طرح أهم الدوافع الموضوعية التي أدت بالطلبة إلى اعتماد مؤسسة الاسمنت –تبسة– لإمكانية إسقاط الأطر النظرية عليها كمحلا للدراسة، من خلال واقع ممارستها وموقع متغيرات الدراسة في وظائفها وأنشطتها القائمة، حيث سيتم تصنيفها في شكل تحويرات متضمنة في الأتي:

من خلال المعاينة الميدانية وتحليل وظائف الإدارة المالية، سيتم إيجاد بأن إدارة مؤسسة الاسمنت –تبسة– ممثلة في مجلس الإدارة التنفيذي تلجا إلى منح وإمداد الإدارة بتقارير مالية ذات جودة تساعد على الوقوف على أهم الاستنتاجات التي تفسر الوضعية المالية والانحرافات إن وجدت ومسبباتها وتجنبها ومنه الاستجابة الفعالة وحماية النظام العام المالي والإداري للحكومة مما يساعد على ترشيد وفعالية إتخاذ القرارات، ومنه فالملاحظ هنا قوة العلاقة التي تكمن بين كل من جودة المعلومات المالية وتطبيق معايير المحاسبة الدولية بإعتبارهم وجهان لهما نفس الهدف أو مجموعة أنشطة وظيفية متكاملة لهما عمالي الاتصال والتأثير، بمعنى كلما كانت تطبيقات سليمة وممارسات فعالة لمعايير المحاسبة الدولية ومخرجاته كلما أدى بذلك إلى تطوير المعلومات المالية ضمان جودتها باعتباره وسيلة بناء تصحيح وتقويم ووسيلة لبلوغ الأهداف والغايات المسطرة.

لذا فإن مسؤولية المعلومات المالية وجودتها ومصادرها المعتمدة في إطار خدمة أنشطة وأهداف المؤسسة بحيث تقتضي الحرص على إخراج معلومات مالية ذات جودة عالية تتيح لمستخدميها الفائدة منها، وفقا لما تنص عله مبادئ وتوجها المؤسسة باعتبارها مرآة عاكسة لأنشطتها، بالإضافة إلى العمل على مساعدة الإدارة في تحديد وضعية المؤسسة الفعلية ومنه إمكانية رسم السياسات والأهداف العامة، وكذلك وضع إجراءات للإدارة المالية ومعايير الأداة، ومنه فموقع معايير المحاسبة الدولية له أهمية كبيرة فيما يخص آليات التطبيق، بما له من الأهمية والإلزامية وهو ما يؤكد على ضرورة تبني المؤسسة.

إن المساهمة في إخراج معلومات مالية ذات جودة تصف مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية والوضعية المالية للمؤسسة بصفو ملائمة وعادلة، بغيد خدمة مبدأ الإفصاح الكافي الشفاف حول سلامة المركز المالي وإجراءات الإدارة تؤدي إلى دعم قرارات مجلس إدارة المؤسِسة العملياتية والإستراتيجية، وعلية فإن وجود نظم ضبط للممارسات المالية يقتضي بالضرورة وجود إطار مرجي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية باعتباره مستقل تابع ليجسد مبادئها من خلال صيغة الحماية والدعم لبناء المعلومات المالية ذات الجودة وتوجهات الإدارة التنفيذية لمؤسسة الاسمنت –تبسة–، وتوجيهها للمستخدمين باعتبارهم هم الفئة التي تستخدم المعلومات المالية لتترجم طبيعة المؤسسة وأدائها، وهذا العامل كذلك يبرز ويدعم أساس الدوافع والمبررات أعلاه.

حيث يتبين من خلال هذه العوامل أن مؤسسة الاسمنت –تبسة– هي مؤسسة قابلة للدراسة ولتكون عينة ومحل للتطبيق باعتبار أنها تطبق معايير المحاسبة الدولية، وذلك باستخدام نطاقها في بناء وإخراج المعلومات المالية ذات الجودة بناءا على الزيارات الميدانية المجرات في المؤسسة.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

من خلال تحليل الجزء الثاني من الاستبيان الذي يحتوي على محورين يمكننا التعرف على دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مؤسسة –الإسمنت–وتحسين جودة المعلومات المالية، وفي الأخير التطرق الى مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى:

- **المطلب الأول:** لتحليل نتائج محور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛
- **المطلب الثاني:** لتحليل نتائج محور جودة المعلومات المالية؛
- **المطلب الثالث:** لمناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل نتائج محور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

يوضح الجدول الموالي توزيعات إجابات الأفراد نحو المحور الأول المتمثل في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكذلك التوزيع النسبي لإجاباتهم والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري.

الجدول(12): إجابات أفراد العينة لمحور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

الرقم العبـــــارة	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	الدلالة
عرض القوائم المالية							**3.3248**	**1.10244**		**متوسط**
1	**التكرار**	6	5	6	7	5	3.0000	1.41421	1	متوسط
	%	20.7	17.2	20.7	24.1	17.2				
2	**التكرار**	3	6	11	5	4	2.9655	1.17967	16	متوسط
	%	10.3	20.7	37.9	17.2	13.8				
3	**التكرار**	5	12	10	0	2	3.6207	1.01467	2	مرتفع
	%	17.2	41.4	34.5	0	6.9				
4	**التكرار**	7	11	6	2	3	3.5862	1.23974	4	مرتفع
	%	24.1	37.9	20.7	6.9	10.3				

5	التكرار	5	11	9	3	1	3.5517	1.02072	5	مرتفع
	%	17.2	37.9	31	10.3	3.4				
6	التكرار	2	8	15	2	2	3.2069	0.94034	13	متوسط
	%	6.9	27.6	51.7	6.9	6.9				
7	التكرار	4	9	12	3	1	3.4138	0.98261	7	مرتفع
	%	13.8	31	41.4	10.3	3.4				
الأدوات المالية (الإفصاح والعرض)							**3,4218**	**1,03343**		**مرتفع**
8	التكرار	5	12	7	2	3	3.4828	3.4828	6	1.18384
		17.2	41.4	24.1	6.9	10.3				
9	التكرار	6	10	6	5	2	3.4483	1.21262	8	مرتفع
	%	20.7	34.5	20.7	17.2	6.9				
10	التكرار	2	10	10	6	1	3.2069	0.97758	12	متوسط
	%	6.9	34.5	34.5	20.7	3.4				
11	التكرار	10	11	5	2	1	3.9310	1.06674	1	مرتفع
	%	34.5	37.9	17.2	6.9	3.4				
12	التكرار	2	12	11	3	1	3.3793	0.90292	9	متوسط
	%	6.9	41.4	37.9	10.3	3.4				
13	التكرار	6	11	9	1	2	3.6207	1.08278	3	مرتفع
	%	20.7	37.9	31	3.4	6.9				
14	التكرار	0	7	17	2	3	2.9655	0.86531	17	متوسط
	%	0	24.1	58.6	6.9	10.3				
التقارير المالية							**2,9940**	**1,21181**	/	**متوسط**
15	التكرار	3	6	7	6	7	2.7241	1.33354	21	متوسط
	%	10.3	20.7	24.1	20.7	24.1				

16	**التكرار**	5	4	11	6	3	3.0690	1.22273	14	متوسط
	%	17.2	13.8	37.9	20.7	10.3				
17	**التكرار**	1	9	7	10	2	2.8966	1.04693	20	متوسط
	%	3.4	31	24.1	34.5	6.9				
18	**التكرار**	3	11	7	5	3	3.2069	1.17654	11	متوسط
	%	10.3	37.9	24.1	17.2	10.3				
19	**التكرار**	3	7	9	4	6	2.8966	1.29131	18	متوسط
	%	10.3	24.1	31	13.8	20.7				
20	**التكرار**	2	8	10	3	6	2.8966	1.23476	19	متوسط
	%	6.9	27.6	34.5	10.3	20.7				
21	**التكرار**	4	11	7	4	3	3.3103	1.19832	10	متوسط
	%	13.8	37.9	24.1	13.8	10.3				
المجموع							**3.2415**	**1.11349**		**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال هذا الجدول يظهر أن هناك مستوى مرتفع نسبيا فيما يتعلق بجميع محاور المعايير المحاسبية الدولية حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (3.2415)، كما تم تسجيل مستوى مرتفع فيما يتعلق بجميع المحاور الفرعية وقد سجلت أكبر المتوسطات في محور الأدوات المالية وهو مستوى مرتفع، كما أكدت النتائج المسجلة في الإنحرافات المعيارية أن هناك فروق ضعيفة في إجابات أفراد العينة بمعنى أن إجاباتهم تتفق في مجملها، حيث بلغت قيمة الإنحراف المعياري لجميع فقرات المحور (1.11) مما يعني أن إطارات المؤسسة محل الدراسة لديهم إجماع على أنه هاك مستوى مرتفع الأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مؤسسة الإسمنت – تبسة – ويمكن توضيح النتائج الكلية من خلال النتائج المتعلقة بالمحاور الفرعية الأتية:

1- استجابة أفراد العينة نحو عرض القوائم المالية

تم اختيار بيانات هذا المحور من خلال الفقرات (1. 2. 3. 4. 5. 6. 7) حيث بلغ المتوسط الحسابي للقوائم المالية ككل (3.32) وهي قيمة متوسطة، مما يعني أن هناك إجماع بنسبة متوسطة لأفراد عينة الدراسة على أن هناك مستوى متوسط من القوائم المالية وتوضح هذه النسبة مدى توفر القوائم

المالية في المؤسسة محل الدراسة كأداة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور كالأتي:

العبارة رقم (1): " توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3،00) والإنحراف المعياري قيمته (1،41) واحتلت المرتبة الخامسة عشر بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة تكون مبرمجة كمصروفات ضمن جدول حسابات النتائج.

العبارة رقم (2): "يتم الإفصاح عن العمليات من البنود غير العادية ضمن بنود بيانات الدخل"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2،96) والإنحراف المعياري قيمته (1،17) واحتلت المرتبة السادسة عشر بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن بنود بيانات الدخل ضمنها الإفصاح عن العمليات من البنود غير العادية.

العبارة رقم (3): "يتم تحديد الإجراءات الملائمة للكشف عن أي غش أو تلاعب في القوائم المالية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3،62) والانحراف المعياري قيمته (1،01) واحتلت المرتبة الثانية بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن للكشف عن أي غش أو تلاعب في القوائم المالية يتم تحديد الإجراءات الملائمة اللازمة في وقت قريب وإكتشاف التلاعب.

العبارة رقم (4): "تعد حقوق الملكية من الأمور والمعلومات الواجب أن تحتوي عليها قائمة الدخل"، حيث المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3،58) والإنحراف المعياري قيمته (1،23) واحتلت المرتبة الرابعة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن حقوق الملكية تعد من المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).

العبارة رقم (5): "يتم إضافة وتجميع المعلومات في القوائم المالية بناء على أساس الخصائص المشتركة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3،55) والإنحراف المعياري قيمته (1،02) واحتلت المرتبة الخامسة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن عند عملية جمع أو إضافة معلومات أخرى في القوائم المالية تبنى هذه المعلومات على الخصائص المشتركة للمعلومات المالية.

العبارة رقم (6): "مقارنة أداء مؤسستكم بمؤسسات أخرى منافسة يعمل على تطوير فهمها للقوائم المالية وتحسين أدائها"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3،20) والإنحراف المعياري قيمته (0،94) واحتلت مرتبة 13 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أنه عند مقارنة مؤسستكم بمؤسسات أخرى تقوم بتحسين أدائها وفهمها أكثر للقوائم المالية المعمول بها.

العبارة رقم (7): "جذب الإستثمارات الخارجية يتطلب الإطلاع على القوائم المالية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3،42) والإنحراف المعياري قيمته (0،98) واحتلت المرتبة 7 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة، مما يدل على أنه عند الإطلاع على القوائم المالية وفهمها أكثر فإنه عند جذب الإستثمارات الخارجية لن يكون هناك مشكل في تطبيقها.

2- استجابات العينة نحو الأدوات المالية

يظهر من خلال الجدول اختبار للبيانات المتعلقة بالأدوات المالية من خلال الفقرات (8. 9. 10. 11. 12. 13. 14) وقد بلغ المتوسط الحسابي للأدوات المالية ككل (3.42) وهي قيمة متوسطة كما أن النتائج المتعلقة بالإنحراف المعياري تظهر أن هناك فروق ضعيفة في إجاباتهم حيث بلغت قيمة الإنحراف المعياري لجميع فقرات الأدوات المالية (1.03) وبالتالي يمكن القول أن هناك إجماع من طرف أفراد العينة على أن المؤسسة تعتمد على محتوى المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور كالأتي:

العبارة رقم (8): "تهدف الأدوات المالية المستخدمة إلى تحديد أسلوب محاسبة مناسب"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3،48) والإنحراف المعياري فيمته (1،18) واحتلت المرتبة 6 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن لتحديد أسلوب محاسبة مناسب للعمل به فهذا الأسلوب تهدف إليه الأدوات المالية.

العبارة رقم (9): "يتم الإفصاح عن البيانات المالية للمستخدمين بشكل واضح "، حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (3،44) والإنحراف المعياري قيمته (1،21) واحتلت المرتبة 8 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن البيانات المالية يتم الإفصاح عنها بشكل واضح ومفهوم.

العبارة رقم (10): "يتم حساب ثروة التقييم للإستثمارات المالية المحتفض بها"، حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (3.20) والإنحراف المعياري قيمته (0.97) واحتلت المرتبة 12 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن لتقييم الإستثمارات المالية المحتفض بها ثروة يتم حسابها.

العبارة رقم (11): "وجوب تبويب الأداة المالية على أنها إلتزام مالي"، حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (3.93) والإنحراف المعياري قيمته (1.06) واحتلت المرتبة 1 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن الإلتزام المالي أداة مالية من الواجب تبويبها.

العبارة رقم (12): "تساعد الأدوات المالية على إعداد الميزانيات" حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (3.37) والإنحراف المعياري قيمته (0.90) واحتلت المرتبة 9 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن في إعداد الميزانيات تساعد الأدوات المالية فيها بشكل كبير.

العبارة رقم (13): " تطبق الأدوات المالية على الحصص في الشركات التابعة "، حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (3.62) والإنحراف المعياري قيمته (1.08) واحتلت المرتبة 3 بدرجة مرتفع هذه النسبة جيدة، مما يدل على أن الحصص في الشركات التابعة تطبق عليها الأدوات المالية.

العبارة رقم (14): " تستبعد الأدوات المالية العمل مع الأصول المادية " حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.96) والإنحراف المعياري قيمته (0.86) واحتلت المرتبة 17 بدرجة متوسط، هذه النسبة متوسطة مما يدل على أن الأصول المالية لن يكون لديها دخل في الأدوات المالية.

3- استجابة أفراد العينة للتقارير المالية

تم اختيار بياناته من خلال الفقرات () حيث بلغ المتوسط الحسابي للتقارير المالية ككل (2.99) وهي قيمة متوسطة مما يعني أن هناك إجماع بنسبة متوسطة لأفراد عينة الدراسة على أن هناك مستوى متوسط من التقارير المالية وتوضح هذه النسبة مدى توفر التقارير المالية في المؤسسة محل الدراسة، كأداة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل فقرة.

العبارة رقم (15): "التقارير المالية يتم إعدادها وعرضها وفق معايير واضحة"، حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (2.72) والإنحراف المعياري قيمته (1.33) واحتلت المرتبة 21 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن هناك معايير واضحة تقوم بإعداد التقارير المالية وعرضها.

العبارة رقم (16): "أسلوب الإفصاح والشفافية للبيانات يساهم في إثراء المعلومات"، حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (3.06) والإنحراف المعياري قيمته (1.22) واحتلت المرتبة 14 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن لإثراء المعلومات المالية يجب مساهمة كل من أسلوب الإفصاح والشفافية للبيانات.

العبارة رقم (17): "تعمل مؤسستكم على وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية" حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (2.89) والإنحراف المعياري قيمته (1.04) واحتلت المرتبة 20 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن محتوى التقارير المالية تعمل مؤسستكم على وصفه وتحديد الحد الأدنى منه.

العبارة رقم (18): "التقرير المالي يحتوي على مجموعة كاملة من البيانات المالية" حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (3.20) والإنحراف المعياري قيمته (1.17) واحتلت المرتبة 11 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن إعداد التقرير المالي يجب أن يحتوي على مجموعة كاملة من البيانات المالية.

العبارة رقم (19): "تقوم المنشأة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في تقريرها المالي المرحلي" حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (2.89) والإنحراف المعياري قيمته (1.29) واحتلت المرتبة 18 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن في إعداد التقرير المالي المرحلي يجب على المنشأة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية.

العبارة رقم (20): "تهدف التقارير المالية إلى بيان الحد من محتوى التقرير المالي المرحلي" حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (2.89) والإنحراف المعياري قيمته (1.23) واحتلت المرتبة 19 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن التقارير المالية هي التي تهدف إلى تبيان الحد من محتوى التقرير المالي المرحلي.

العبارة رقم (21): **"**الحد الأدنى لمحتوى تقرير مالي مرحلي هو ميزانية عمومية مختصرة**"** حيث يلغ المتوسط المحاسبي لهذه العبارة (3.31) والإنحراف المعياري قيمته (1.19) واحتلت المرتبة 10 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي هو ميزانية عمومية مختصرة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج محور جودة المعلومات المالية

يوضح الجدول التالي توزيعات إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور جودة المعلومات المالية حيث شمل التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجاباتهم.

الجدول(13): إجابات أفراد العينة لمحور جودة المعلومات المالية

رقم العبارة	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	الدلالة
22	التكرار	8	6	9	3	3	3.4483	1.29797	5	مرتفع
	%	27.6	20.7	31	10.3	10.3				
23	التكرار	3	8	7	8	3	3.0000	1.19523	9	متوسط
	%	6	27.6	24.1	27.6	10.3				
24	التكرار	7	6	11	4	1	3.4828	1.12188	4	مرتفع
	%	24.1	20.7	37.9	13.8	3.4				
25	التكرار	6	10	9	2	2	3.5517	1.12078	3	مرتفع
	%	20.7	34.5	31	6.9	6.9				
26	التكرار	3	12	6	6	2	3.2759	1.13063	7	مرتفع
	%	10.3	41.4	20.7	20.7	6.9				
27	التكرار	6	4	13	5	1	3.3103	1.10529	6	مرتفع
	%	20.7	13.8	44.8	17.2	3.4				
28	التكرار	5	8	8	4	4	3.2069	1.29227	8	مرتفع
	%	17.2	27.6	27.6	13.8	13.8				
29	التكرار	9	9	6	3	2	3.6897	1.22776	1	مرتفع
	%	31	31	20.7	10.3	6.9				
30	التكرار	9	8	7	4	1	3.6897	1.16813	2	مرتفع
	%	31	27.6	24.1	13.8	3.4				
المجموع							**3,3645**	**1,18241**		**متوسط**

مصدر: من إعداد الطالبين وفق لنتائج البرنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتضمن هذا المحور 09 عباراة تقيس مجملها اتجاهات عينة الدراسة لجودة المعلومات المالية ومدى الأثر الذي تتركه على أدائها.

العبارة رقم (22): "المعلومات المالية المستخدمة حاليا قابلة للمقارنة مع المعلومات المستخدمة سابقا"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.44) والإنحراف المعياري قيمته (1.29) حيث إحتلت العبارة المرتبة الخامسة بدرجة مرتفع، وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن المعلومات المستخدمة سابقا والمعلومات المستخدمة حاليا قابلة للمقارنة فيما بينهم.

العبارة رقم (23): "تغيير الإجراءات المحاسبية المعمول بها لا يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.00) والإنحراف المعياري قيمته (1.19) حيث إحتلت العبارة

المرتبة التاسعة بدرجة متوسط، وهي نسبة متوسطة، مما يدل على أن جودة المعلومات المحاسبية لا تؤثر عليها الإجراءات المحاسبية المعمول بها.

العباارة **رقم(24):** "المعلومات المالية المتعامل بها في مؤسستكم مهمة وسهلة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.48) والإنحراف المعياري قيمته (1.12) حيث إحتلت العبارة المرتبة الرابعة بدرجة مرتفع، وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن للمؤسسة معلومات مالية مهمة وسهلة تتعامل بها.

العبارة رقم (25): "يتم تقديم المعلومات المالية لمستخدميها في الوقت الملائم"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.55) والإنحراف المعياري قيمته (1.12) حيث إحتلت العبارة المرتبة الثالثة بدرجة مرتفع، وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن مستخدمي المعلومات المالية تقدم لهم المعلومات المالية في الوقت الملائم.

العبارة رقم (26): "المعلومات المالية المستخدمة معلومات كاملة وملائمة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.27) والإنحراف المعياري قيمته (1.13) حيث إحتلت العبارة المرتبة السابعة بدرجة مرتفع، وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن المعلومات المالية المستخدمة في المؤسسة هي معلومات كاملة وملائمة.

العبارة رقم (27): "يتم إلتزام الموضوعية والحياد في إعداد القوائم المالية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.31) والإنحراف المعياري قيمته (1.10) حيث إحتلت العبارة المرتبة السادسة بدرجة مرتفع، وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن في إعداد القوائم المالية المعمول بها في المؤسسة تلزم بالموضوعية والحياد.

العبارة رقم (28): "المعلومات المدرجة في القوائم المالية قابلة للقياس النقدي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.20) والإنحراف المعياري قيمته (1.29) حيث إحتلت العبارة المرتبة الثامنة بدرجة مرتفع، وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن في إعداد القوائم المالية تكون المعلومات المدرجة فيها قابلة للقياس النقدي.

العبارة (29): "المعلومات المالية التي توفرها المؤسسة هي معلومات حقيقية وليست معلومات تقديرية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.68) والإنحراف المعياري قيمته (1.22) حيث إحتلت العبارة

المرتبة الأولى بدرجة مرتفع، وهي نسبة جيدة، مما يدل على أن المعلومات المالية التي تتعامل بها المؤسسة هي معلومات حقيقية.

العبارة (30): "المعلومات المالية المقدمة هي معلومات دقيقة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.68) والإنحراف المعياري قيمته (1.16) حيث إحتلت العبارة المرتبة الثانية بدرجة مرتفع، هذه النسبة جيدة، مما يدل على أن المعلومات المالية المقدمة للمؤسسة تكون معلومات دقيقة.

خلاصة القول إنه تم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل استجابات أفراد العينة في الاستبيان على مستوى محور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يتضمنه من عرض القوائم المالية، والأدوات المالية، والتقارير المالية، ومحور جودة المعلومات المالية، وتوضيح النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

في هذا المطلب يتم طرح نتائج الدراسة واختبار الفرضيات التي تدل على أن هناك علاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وتحسين جودة المعلومات المالية.

أولا: نتائج الدراسة

– لقد أدت الفضائح المالية التي تعرضت إليها الكثير من الشركات الكبرى من خلال التلاعب في المعلومات وعدم الإفصاح عنها إلى فقدان الثقة في المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات مما يترتب عنها فقدان أهم عامل يميزها وهوا عامل الجودة؛

– إن جودة المعلومات المالية تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل البيئية، الاقتصادية، السياسية، القانونية، الاجتماعية، التي تعكس طبيعة أحداث وعمليات الوحدة الاقتصاية التي تعمل في ظل تلك الظروف البيئية؛

– على الموضفين فهم المعايير ومدى أهميتها لأجل تطبيقها بأفضل شكل ممكن ومحاولة محو الإعتقاد لدى مستخدمين المعلومات المالية بأن هناك نقائص عن المعلومات المالية التي تفيدهم؛

– تبني الجزائر لهده المعايير عن طريق النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال إنتقالها إلى نظام إقتصاد السوق والمفاوضات للدخول للمنظمة العالمية للتجارة وكذا الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي والمنظمة العربية للتجارة الحرة؛

– جودة المعلومات المالية معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها.

ثانيا: اختبار الفرضيات

يستخدم معامل ارتباط بيرسون ودلالتها الإحصائية، وكذلك معامل التحديد لإختيار فرضيات الدراسة المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مؤسسة الإسمنت –تبسة – وفي هذه الحالة سيتم إختبار مجموعة من الفرضيات.

أولا: الفرضية الرئيسية

سيتم اختيار احدى الفرضيتين الأتيتين:

1– الفرضية الصفرية H0

لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية الدولية في مؤسسة الإسمنت – تبسة –وجودة المعلومات المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2– الفرضية البديلة H1

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت – تبسة –.

وبتالي فإنه حسب برنامج SPSS V 24 إذا كانت القيمة الإحصائية (Sig p–value) أقل من مستوى الدلالة (a= 0.05) فإنه تتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وفي هذه الدراسة وحسب نتائج SPSS V24 حسب الملحق (4) فإنه يتم قبول الفرضية البديلة كفرضية رئيسية لهذه الدراسة التي تفيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت –تبسة– من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويمكن توضيح معامل الإرتباط بين المتغير المستقل والمتمثل في دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمتغير التابع جودة المعلومات المالية فب الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): معامل ارتباط بيرسون بين دور تطبيق المعايير المحاسبية وجودة المعلومات المالية

المتغير المستقل / متغير تابع	دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	R^2
جودة المعلومات المالية	**معامل ارتباط بيرسون 0.718**	**0.000**	**0.516**

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن هناك علاقة إرتباط بين دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مؤسسة الإسمنت –تبسة– وبين جودة المعلومات المالية حيث تبين النتائج إلى أن معامل الإرتباط (0.758) وهذا يشير إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية قوية، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما جاءت نتائج معامل التحديد لتؤكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن (0.516) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (جودة المعلومات المالية) تعود للمتغير المستقل (دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية) أما بالنسبة المتبقية فتعود الى متغيرات أخرى لم يتم التطرق لها في هذه الدراسة، وبالتالي تتأكد صحة الفرضية الرئيسية أي أن هناك علاقة قوية بتأثير إيجابي ذا دلالة إحصائية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال تطبيق المؤسسة تقنيات حديثة تسمح لها بدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية.

ثانيا: الفرضيات الفرعية

تنقسم الفرضية الرئيسية إلى ثلاثة فرضيات فرعية وبمكن توضيح النتائج من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): معامل إرتباط بيرسون بين المحاور الفرعية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية

متغير تابع / متغير مستقل	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (sig)	معامل التحديد
عرض القوائم المالية	0.543	0.002	0.294
الأدوات المالية	0.656	0.000	0.430
التقارير المالية	0.605	0.001	0.366

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أنه هناك علاقة بين المحاور الفرعية للمتغير المستقل والمتمثل في دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحور التابع لجودة المعلومات المالية والتي يمكن توضيحها من خلال الفرضيات الفرعية.

1- الفرضية الفرعية الأولى

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية في مؤسسة الإسمنت –تبسة–من وجهة نظر أفراد العينة.

حيث تشير النتائج في الجدول(14) أن معامل الإرتباط بين دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لمؤسسة الإسمنت –تبسة– وجودة المعلومات المالية ضمن القوائم المالية يساوي (0.516)، وهو يشير إلى علاقة بين القوائم المالية وجودة المعلومات المالية، كما أن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما جاءت نتائج معامل التحديد لتؤكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن (0.294) من التغيرات التي تطرأ على القوائم المالية تعود لدور جودة المعلومات المالية وبذلك تتأكد صحة الفرضية الأولى والتي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية وجودة المعلومات المالية من وجهة نظر أفراد العينة، ويظهر ذلك من خلال تطبيق المؤسسة للمعايير المحاسبية واعتمادها على جودة المعلومات المالية الذي ينعكس على القوائم المالية من خلال إتخاذ قرارات تتوافق مع أهداف المؤسسة.

2- الفرضية الفرعية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأدوات المالية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية. في مؤسسة الإسمنت –تبسة–من وجهة نظر أفراد العينة.

حيث تشير النتائج في الجدول(14) أن معامل الإرتباط بين دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لمؤسسة الإسمنت –تبسة– وجودة المعلومات المالية ضمن الأدوات المالية يساوي (0.516)، وهو يشير إلى علاقة بين الأدوات المالية وجودة المعلومات المالية، كما أن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما جاءت نتائج معامل التحديد لتؤكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن (0.430) من التغيرات التي تطرأ على الأدوات المالية تعود لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وبذلك تتأكد صحة الفرضية الثانية والتي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأدوات المالية وجودة المعلومات المالية من وجهة نظر أفراد العينة، ويظهر ذلك من خلال اعتماد مؤسسة الإسمنت –تبسة– على الأدوات المالية وذلك لضمان جودة عالية للمعلومات المالية.

3- الفرضية الفرعية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين االتقارير المالية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية. في مؤسسة الإسمنت –تبسة–من وجهة نظر أفراد العينة

حيث تشير النتائج في الجدول(14) أن معامل الإرتباط بين دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لمؤسسة الإسمنت –تبسة– وجودة المعلومات المالية ضمن التقارير المالية يساوي (0.516)، وهو يشير إلى علاقة بين الأدوات المالية وجودة المعلومات المالية، كما أن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما جاءت نتائج معامل النحديد لتؤكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن (0.366) من التغيرات التي تطرأ على التقارير المالية تعود لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وبذلك تتأكد صحة الفرضية الثالثة والتي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية وجودة المعلومات المالية من وجهة نظر أفراد العينة، ويظهر ذلك لمدى توفر التقارير المالية في مؤسسة الإسمنت –تبسة– كأداة لجودة المعلومات المالية.

خاتمة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية.

وبدءا تم التعريف بمؤسسة الإسمنت التي مرت بعدة مراحل تاريخية لتصل إلى ما هي عليه الأن، بالإضافة إلى أهدافها المتعددة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هيئات متعددة. ووظائفها النتعددة التي بوضحها هيكلها التنظيمي.

أما المبحث الثاني تم الوصف الإحصائي لعينة الدراسة من خلال عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة، كما تم عرض البيانات الأساسية المتمثلة في استجابات أفراد العينة لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية واختبار بيانات المحاور وتحليل النتائج المتوصل إليها، إضافة الى فرضيات الدراسة واختباراتها المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحسين جودة المعلومات المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مؤسسة الإسمنت –تبسة–.

خاتمة

الخاتمة

نتيجة للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم وفي ظل ما يعرف بالعولمة الإقتصادية من خلال انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض وظهورها كسوق واحدة، وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، ظهرت الحاجة إلى الحد من الإختلافات بين الأنظمة المحاسبية للدول، بما يضمن قراءة موحدة للمعلومات المالية المقدمة للأطراف المستخدمة لها.

ومن ذلك نتيجة تزايد الاهتمام بالتوحيد والتوافق المحاسبي مما أدى ذلك إلى تشكيل لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي تعمل بدورها على وضع معايير محاسبية التي نفت قبول عام لأغلبية الدول، والعمل على التوافق بين المعايير المحاسبية والمحلية وكذا تقديم معلومات ذات جودة عالية لجميع مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين، ومن ما تم عرضه في هذه الدراسة حول دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية معالجة إشكالية البحث التي تدور حول المعايير المحاسبية الدولية والمزايا التي تقدمها لمستعملي القوائم المالية وتحسينها.

من خلال فصلي الدراسة:

تمت معالجة الإشكالية من كافة جوانبها، ففي الفصل الأول تم إستعراض المفاهيم النظرية المرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية ودوروها في تحسين جودة المعلومات المالية، فعندما ظهرت أسواق مالية دولية كانت هناك صعوبة في قراءة القوائم المالية مما أدى ذلك إلى صعوبة إنتاج معلومات ملائمة، وقد نتج عنها وضع أسس وقواعد للمحاسبة الدولية والذي يعرف بمعايير المحاسبة الدولية من أجل إعادة الثقة للأسواق المالية.

وفي الفصل الثاني تمت معالجة بيانات الإستمارة إحصائيا عبر محورين تم من خلالها التعرف على العلاقة بين متغيري الدراسة في مؤسسة الإسمنت –تبسة–، ومن خلال عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة، كما تم عرض البيانات الأساسية المتمثلة في استجابات أفراد العينة لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية.

إن الإجابة على فرضيات الدراسة، تتضمنها الإختيارات التي أجريت على الفرضيات وتبنى من خلال اختبار الفرضية الرئيسية أن هناك علاقة ارتباط إيجابي بين دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحسين جودة المعلومات المالية، لتقبل بذلك الفرضية التي مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحسين جودة المعلومات المالية.

وبالنسبة للفرضية الفرعية الأولى التي مفادها،" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية" من وجهة نظر أفراد العينة، ويظهر ذلك خلال تطبيق المؤسسة للمعايير المحاسبية الدولية واعتمادها على تحسين جودة المعلومات المالية الذي انعكس على القوائم المالية من خلال قرارات تتوافق مع أهداف المؤسسة.

أما الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها، " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأدوات المالية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية" في مؤسسة الإسمنت –تبسة–من وجهة نظر أفراد العينة، ويظهر ذلك من خلال اعتماد المؤسسة على محتوى المعلومات المقدمة وذلك لضمان جودة عالية للمعلومات المالية.

وبالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها، " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية لدور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المالية" في مؤسسة الإسمنت –تبسة–من وجهة نظر أفراد العينة، ويظهر ذلك من خلال توفر التقارير المالية في المؤسسة، أي نوعية وشكل البيانات والمعلومات المقدمة والمفصلة كأداة لجودة المعلومات المالية.

الاستنتاجات:

من أدبيات الدراسة وتطبيقها ميدانيا، أمكن التوصل لبعض الإستنتاجات التي يتم إيجازها في الآتي:

– توجد علاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وتحسين جودة المعلومات المالية؛

– تتحقق منفعة المعلومات في ظل المعايير المحاسبية الدولية من خلال توفير مجموعة من الخصائص الرئيسية (الملائمة والعرض العادل)؛

– إن الهدف الأساسي للمعايير المحاسبية الدولية هو توفير معلومات ملائمة وموثوقة تساعد المستثمرين على تحديد قيمة المؤسسة وأسعارها بشكل دقيق؛

– على غرار العديد من دول العالم المتقدمة والنامية التي التحقت بركب التوافق المحاسبي الدولي، قامت الجزائر خلا السنوات الأخيرة بتبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

التوصيات

من خلال الراسات التطبيقية والنظرية تم التوصل إلى التوصيات الأتية:

– محاولة فهم وشرح المعايير بشكل أكثر تفصيلا بغرض تطبيقها بنفس الكيفية من طرف جميع المؤسسات التي تستخدمها وبالتالي توفير معلومات مفهومة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي؛

– ضرورة القضاء على الفساد المالي في المؤسسات الجزائرية مما يؤثر سلبا على جودة المعلومات المالية المنشورة؛

– ضرورة صدق والشفافية في التقارير المعدة للمؤسسات لنجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛

– ضرورة التكييف المعايير المحاسبية الدولية مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– العمل على تطوير السوق المالي في الجزائر وتفعيل دوره في تمويل المؤسسات؛

– العمل على تطوير مهنة المحاسبة وفق معايير المهنة المعمول بها دوليا كالإنضمام إلى الإتحاد للمحاسبيين، وتدعيم ذلك بإقامة شراكات إستراتيجية بين المهنيين الجزائريين والأجانب؛

– لا بد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات؛

– إتخاذ أسلوب القياس المقارن كعملية مستمرة تقوم بها المؤسسات لكي تتمكن من تحسين أدائها.

أفاق الدراسة

بعد دراستنا لهذا الموضوع تظهر لنا إمكانية مواصلة البحث في عدة جوانب، ويمكن لها أن تكون محل إشكاليات البحوث المستقبلية تستحق الدراسة، لذلك يمكن إقتراح مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تشكل إمتداد لموضوع الدراسة ويمكن ذكرها كالتالي:

– دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة؛

– النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعاير الدولية ومتطلبات التطبيق؛

– تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية واتخاذ القرارات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب بالغة العربية

1. أبو الفتوح علي فضاله، **المحاسبة الدولية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة, 1996.
2. عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الاسراء، عمان، 2003.
3. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي**، الجوانب النظرية والعلمية، عمان، الأردن، 2008.
4. خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد خال، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
5. سعود جابر العمري، **المحاسبة الدولية**، طبعة أولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2010.
6. مأمون حمدان، حسين القاضي، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
7. كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004.
8. سيد عطا الله، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
9. محمود السيد الناغي، **أسس المحاسبة: التأصيل وإطار التطبيق**، المكتبة العصرية، المنصورة، 2006.
10. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، طبعة أولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطابعة، 2006.
11. براهيم الجزراوي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
12. هادى رضا الصفار، **مبادى المحاسبة المالية (الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي)** ، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2006.
13. أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظام المعلومات المحاسبية (مدخل تعريفي معاصر)**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع،2007.
14. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 2014.
15. أحمد محمد نور وآخرون، **المدخل للمحاسبة المالية**، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.

16. فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة (مدخل معاصر لأعراض ترشيد القرارات الإدارية)**، الأباي للنشر والتوزيع، السودان،2011.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

17. بولجنيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2014.

18. يوسفي رفيق، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.

19. سلام عادل عباس النصراوي، **آلية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية المحاسبية والإبلاغ المالي IAS / IFRS**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الإدارة، جامعة القادسية، 2017.

20. نبيل إبراهيم سمور، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق**، رسالة قدمت لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة، قسم المالية والمحاسبة، الجامعة الإسلامية –غزة–2014.

ثالثا: الملتقيات والدوريات

21. إسماعيل علوي، عبد الحميد سعيدي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

22. نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة الإصلاحات المحاسبية والمالية، تجربة الجزائر (النظام المحاسبي SCF)**، مقدم الى المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي، 2011.

23. زرزار العياشي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع رهانات وأفاق، أم البواقي، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.

24. خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبية الدولية(IAS-IFRS-IPSA) في تفعيل المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014.

25. بتول مجمد نوري، حسن عبد الكريم سلوم، **تداعيات الازمة الاقتصادية العلمية على منظمات الاعمال، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية**، مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة المستنصرية، العراق.

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة المحكمين

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة -

UNIVERSITE DE TEBESSA

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير

قسم علوم المادية والمحاسبية

تخصص: مالية المؤسسة

استمارة مقدمة للأساتذة الذين قاموا بتحكيم الاستبيان

الخاصة بمذكرة الاستبيان

تحت عنوان: دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية

الرقم	اسم الأستاذ	الإمضاء
1	مصطفى هوام	
2	عبد السلام خبث	
3		
4		

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير والتقدير

من إعداد الطالبين:

- ✓ حباري عثمان
- ✓ دريد صبرينة

إشراف الأستاذ :
العيفة محمد

السنة الجامعية: 2019/2018

الملحق رقم (2): إستمارة معلومات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إستمارة معلومات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يأتي هذا الاستبيان لغرض إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص مالية المؤسسة ويدور موضوع البحث حول **" دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية "(**دراسة حالة مؤسسة الإسمنت –تبسة-) ولهذا نقدم لكم جملة من الأسئلة التي نود منكم الإجابة عليها بكل عناية وصراحة وموضوعية، وذلك خدمة ومساهمة منكم في البحث العلمي.

نتعهد بإحتفاظنا بالسرية التامة للمعلومات المقدمة وإستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، وأن الأجوبة ستؤخذ بعين الإعتبار دون تحريف أو تغيير مضمونها.

نشكركم على إثراء بحثنا بمشاركتكم. تقبلوا فائق الإحترام والتقدير.

من إعداد الطالبين:

جباري عثمان

دريد صبرينة

تحت إشراف الأستاذ:

العيفة محمد

2019/2018

القسم الأول : البيانات الشخصية

1. **الجنس :**

أ – ذكر ☐ ب – أنثى ☐

2. **العمر :**

أقل من أقل من 30 ☐ من 30 إلى 50 ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3. **المستوى الدراسي:**

ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐

شهادة أخرى ☐

4. **المستوى الوضيفي :**

أ- مدير ☐ ب- رئيس مصلخة ☐ ج- محاسب ☐ د- مراجع داخلي ☐

هـ- وضيفة أخرى ☐

في حالة وجود وظيفة أخرى يرجى تحديدها .....

5. **سنوات الخبرة :**

أ- اقل من 5 سنوات ☐ ب- من 6 إلى 10 سنوات ☐ ج- من 11 إلى 15 سنة ☐

د- أكثر من 15 سنة ☐

المحور الثاني: البيانات الأساسية

أولا: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

يرجى وضع علامة X في الخانة المناسبة

الرقم	العبارة	الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	عرض القوائم المالية					
01	توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس لإدارة يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل					
02	يتم إفصاح عن العمليات من البنود غير العادية ضمن بنود بيانات الدخل					
03	يتم تحديد الإجراءات الملائمة للكشف عن أي غش أو تلاعب في القوائم المالية					
04	تعد حقوق الملكية من الأمور والمعلومات الواجب أن تحتوي عليها قائمة الدخل					
05	بتم إضافة وتجميع المعلومات في القوائم المالية بناء على أساس الخصائص المشتركة					
06	مقارنة أداء مؤسستكم بمؤسسات أخرى منافسة يعمل على تطوير فهمها للقوائم المالية وتحسين أدائها					
07	جذب الإستثمارات الخارجية بتطلب الإطلاع على القوائم المالية					
	الآدوات المالية " الإفصاح والعرض"					
08	تهدف الأدوات المالية المستخدمة إلى تحديد أسلوب محاسبة مناسب					
09	يتم الإفصاح عن البيانات المالية إلى المستخدمين بشكل واضح					
10	يتم حساب ثروة التقييم للإستثمارات المالية المحتفض بها					
11	وجوب تبويب الأداة المالية على أنها إلتزام مالي					
12	تساعد الأدوات المالية على إعداد الميزانيات					
13	تطبق الأدوات المالية على تاحصص في الشركات التابعة					
14	تستبعد الأدوات المالية العمل مع الأصول المادية					
	التقارير المالية					
15	التقارير المالية يتم إعدادها وعرضها وفق معايير واضحة					
16	أسلوب الإفصاح والشفافية للبيانات يساهم في إثراء المعلومات					
17	تعمل مؤسستكم على وصف وتحديد الحدالأدنى من محتوى التقارير المالية					
18	التقرير المالي يحتوي على مجموعة كاملة من البيانات المالية					
19	تقوم المنشأة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في تقريرها المالي المرحلي					
20	تهدف التقارير المالية إلى بيان الحد من محتوى التقرير المالي المرحلي					
21	الحد الأدنى لمحتوى تقرير مالي مرحلي هوا ميزانية عمومية مختصرة					

ثانيا: نحسين جودة المعلومات المالية

الرقم	العبارة	الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	المعلومات المالية المستخدمة حاليا قابلة للمقارنة مع المعلومات المسخدمة سابقا					
23	تغيير الإجراءات المحاسبية المعمول بها لا يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية					
24	المعلومات المالية المتعامل بها في مؤسستكم مهمة وسهلة الفهم وتعبر عن المحتوى الاقتصادي للأنشطة والعمليات					
25	يتم تقديم المعلومات المالية لمستخدمبها في الوقت الملائم					
26	المعلومات المالية المستخدمة معلومات كاملة وملائمة					
27	يتم إلتزام الموضوعية والحياد في إعداد القوائم المالية					
28	يمكن التحقيق من المعلومات المالية ومراجعتها					
29	المعلومات المالية التي توفرها مؤسستكم هي معلومات حقيقية وليست معلومات تقديرية					
30	تستند المعلومات المالية التي توفرها مؤسستكم على أدلة واضحة قابلة للفحص والتحقيق والمراجعة					

الملحق رقم (3): الهيكل التنظيمي لشركت إسمنت تبسة – الماء الأبيض –

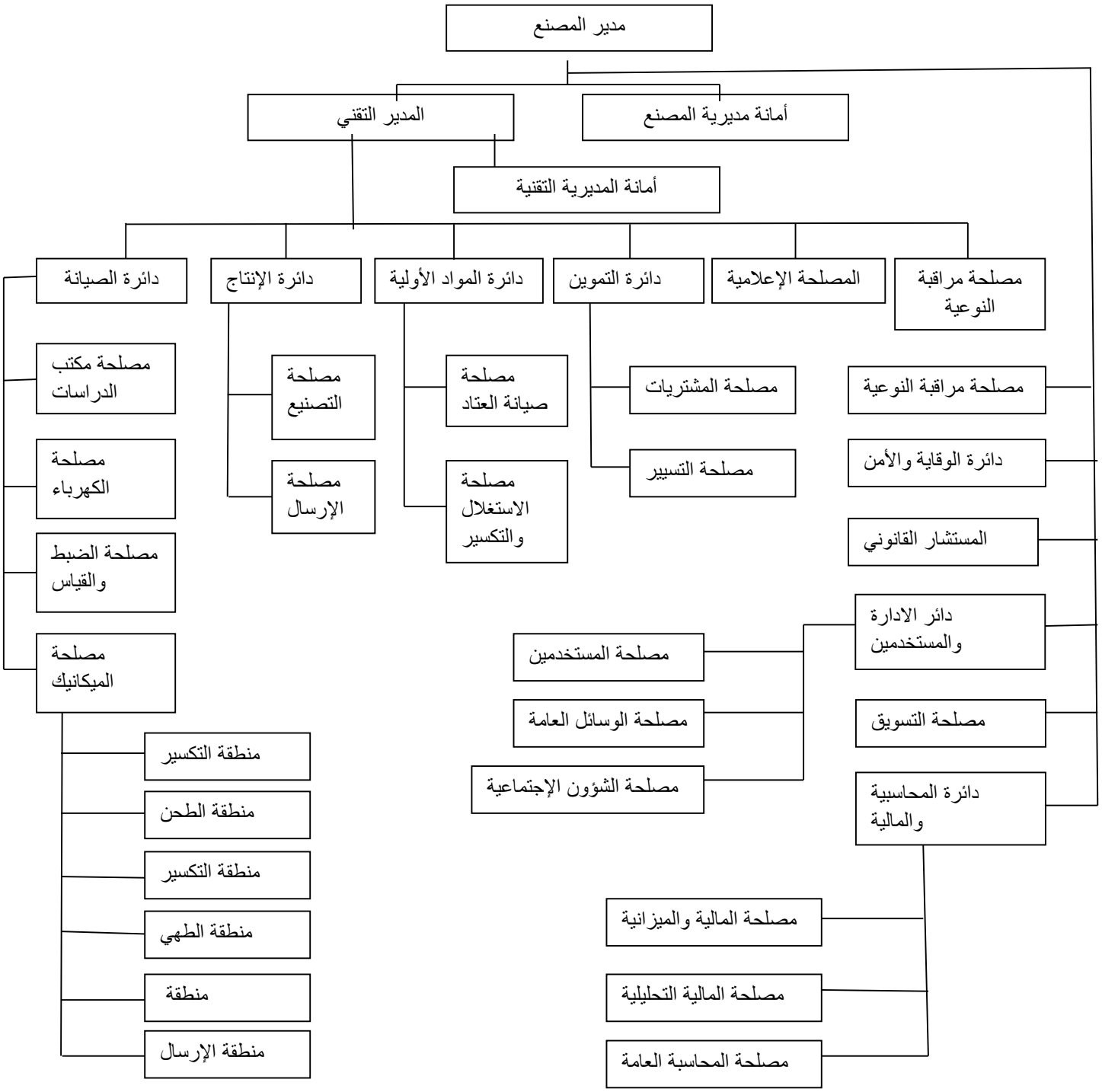

الملحق رقم (4): إختبار الفرضيات الرئيسية

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	التقارير المالية, عرض القوائم المالية, الأدوات المالية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,718[a]	,516	,457	5,37050

a. Predictors: (Constant), التقارير المالية, عرض القوائم المالية, الأدوات المالية

b. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	767,494	3	255,831	8,870	,000[b]
	Residual	721,058	25	28,842		
	Total	1488,552	28			

a. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

b. Predictors: (Constant), التقارير المالية, عرض القوائم المالية, الأدوات المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5,065	5,219		,971	,341
	عرض القوائم المالية	-,555	,476	-,394	-1,165	,255
	الأدوات المالية	1,189	,514	,796	2,315	,029
	التقارير المالية	,474	,251	,342	1,884	,071

a. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	14,8816	38,4044	30,6552	5,23550	29
Residual	-8,40435	10,00272	,00000	5,07465	29
Std. Predicted Value	-3,013	1,480	,000	1,000	29
Std. Residual	-1,565	1,863	,000	,945	29

a. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

الملحق رقم (5): إختبار الفرضيات الفرعية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,656[a]	,430	,409	5,60605	1,500

a. Predictors: (Constant), الأدوات المالية

b. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	640,002	1	640,002	20,364	,000[b]
	Residual	848,549	27	31,428		
	Total	1488,552	28			

a. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

b. Predictors: (Constant), الأدوات المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7,112	5,320		1,337	,192
	الأدوات المالية	,980	,217	,656	4,513	,000

a. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,605[a]	,366	,342	5,91239	1,458

a. Predictors: (Constant), التقارير المالية

b. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	544,731	1	544,731	15,583	,001[b]
	Residual	943,820	27	34,956		
	Total	1488,552	28			

a. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

b. Predictors: (Constant), التقارير المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	13,083	4,585		2,854	,008
	التقارير المالية	,837	,212	,605	3,948	,001

a. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,543[a]	,294	,268	6,23733	1,389

a. Predictors: (Constant), عرض القوائم المالية

b. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	438,135	1	438,135	11,262	,002[b]
	Residual	1050,417	27	38,904		
	Total	1488,552	28			

a. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

b. Predictors: (Constant), عرض القوائم المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	12,819	5,440		2,357	,026
	عرض القوائم المالية	,764	,228	,543	3,356	,002

a. Dependent Variable: تحسين جودة المعلومات المالية

الملحق رقم (6): الإرتباط

Correlations

		عرض القوائم المالية	الأدوات المالية	التقارير المالية	تحسين جودة المعلومات المالية
عرض القوائم المالية	Pearson Correlation	1	,910**	,619**	,543**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,002
	N	29	29	29	29
الأدوات المالية	Pearson Correlation	,910**	1	,636**	,656**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
	N	29	29	29	29
التقارير المالية	Pearson Correlation	,619**	,636**	1	,605**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,001
	N	29	29	29	29
تحسين جودة المعلومات المالية	Pearson Correlation	,543**	,656**	,605**	1
	Sig. (2-tailed)	,002	,000	,001	
	N	29	29	29	29

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

corrolations

		تحسين جودة المعلومات المالية	تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
تحسين جودة المعلومات المالية	Pearson correlation	1	,666**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	29	29
تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	Pearson correlation	,666**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	29	29

الملحق رقم (7): ألفاكرونباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,903	39

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
الجنس	206,1724	1458,719	,152	,904
العمر	205,8276	1473,005	-,175	,905
المستوى	205,3448	1456,734	,082	,904
الوضيفة	205,7586	1482,404	-,221	,906
الخبرة	205,1724	1499,862	-,401	,908
Q1	204,5517	1422,899	,373	,902
Q2	204,5862	1413,037	,567	,900
Q3	203,9310	1404,638	,776	,899
Q4	203,9655	1413,892	,528	,901
Q5	204,0000	1423,143	,526	,901
Q6	204,3448	1419,020	,632	,901
Q7	204,1379	1424,480	,529	,901
Q8	204,0690	1428,638	,387	,902
Q9	204,1034	1410,167	,582	,900
Q10	204,3448	1422,305	,562	,901
Q11	203,6207	1415,387	,600	,900
Q12	204,1724	1419,433	,653	,901

Q13	203,9310	1400,709	,775	,899
Q14	204,5862	1426,608	,571	,901
Q15	204,8276	1417,148	,456	,901
Q16	204,4828	1419,259	,477	,901
Q17	204,6552	1430,805	,414	,902
Q18	204,3448	1423,377	,450	,901
Q19	204,6552	1424,020	,400	,902
Q20	204,6552	1415,377	,514	,901
Q21	204,2414	1400,833	,696	,899
Q22	204,1034	1431,953	,316	,902
Q23	204,5517	1421,185	,467	,901
Q24	204,0690	1404,495	,701	,900
Q25	204,0000	1427,214	,428	,902
Q26	204,2759	1402,921	,714	,899
Q27	204,2414	1421,261	,506	,901
Q28	204,3448	1412,163	,524	,901

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Q29	203,8621	1400,623	,681	,899
Q30	203,8621	1397,052	,759	,899
عرض القوائم المالية	184,2069	1150,956	,817	,894
الأدوات المالية	183,5172	1151,259	,874	,892
التقارير المالية	186,5517	1160,113	,771	,896
تحسين جودة المعلومات المالية	176,8966	1041,882	,785	,906

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال أبعاد هي القوائم المالية والأدوات المالية والتقارير المالية وقد أوصت هذه الدراسة إلى محاولة فهم وشرح المعايير بشكل أكثر تفصيلا بغرض تطبيقها بنفس الكيفية من طرف جميع المؤسسات التي تستخدمها وبالتالي توفير معلومات مفهومة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي.

أما الجانب التطبيقي فقد تم إختيار مؤسسة الإسمنت –تبسة– التي تختص في صنع الإسمنت، حيث أن هذه الشركة تولي إهتمام كبير إلى موضوع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية:

المعايير المح المعايير المحاسبية الدولية، جودة المعلومات، جودة المعلومات المالية

Summary

This study aimed at identifying the role of applying international accounting standards in improving the quality of financial information. The study concluded that there is a positive impact on the application of international accounting standards through the dimensions of financial statements, financial instruments and financial reports. Is more detailed in order to be applied in the same manner by all the institutions that use them and thus provide internationally understandable and comparable information.

As for the practical aspect, The Cement–Tebessa– Foundation was selected as the company is interested in the implementation of international accounting standards in improving the quality of financial information.

key words:

Standards, international accounting standards, quality of information,